مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٥٩٢**

الثلاثاء، ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السير جيريمي غرينستوك	(المملكة المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	أيرلندا	السيد كافنو
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيد ياب
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد دوتريو
	الكاميرون	السيد تيجاني
	كولومبيا	السيد ريفاس
	المكسيك	السيدة لاخوس
	موريشيوس	السيد جنغري
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2002/779)

02-50117 (A)
0250117

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2002/779)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي ألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والدانمرك يطلبون فيها توجيه دعوات إليهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس أرحب بدولة السيد نيبوجا تشوفيتش، نائب رئيس وزراء جمهورية صربيا بالاتحاد اليوغوسلافي ورئيس مركز تنسيق جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد تشوفيتش (يوغوسلافيا) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد نيشو (ألبانيا) والسيد نيقلوف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) والسيدة لوي (الدانمرك) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد مايكل شتاينر، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد شتاينر إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه أثناء مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2002/779 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

في هذا الاجتماع سيستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد مايكل شتاينر، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. أعطي الكلمة الآن للسيد شتاينر.

السيد شتاينر (تكلم بالانكليزية): آخر مرة خاطبتُ المجلس فيها، أقر المجلس النقاط المعيارية التي يقيس بها المجتمع الدولي التقدم في كوسوفو.

ومنذ ذلك الحين، احتضنت المؤسسات الانتقالية في كوسوفو هذه المعايير باعتبارها أهدافا وغايات داخلية في حد ذاتها. وقد رأيتم التقرير الوافي الذي أعده الأمين العام. وهذا التقرير يبين أنه لا تزال هناك صعوبات، إلا أن هناك تقدما كبيرا أيضا. وهذا هو وضعنا بالنسبة لهذه المعايير.

وبالنسبة لبناء مؤسسات ديمقراطية عاملة، نجحنا أخيرا في إنشاء حكومة متعددة الأعراق بها عشر وزارات بمشاركة صربية. وفي يوم الجمعة الماضي، أصدرت القانون الأول للجمعية المعنية بالمعاشات التقاعدية. وتسير الأعمال التحضيرية للانتخابات البلدية الثانية على ما يرام. وبدأت مؤسسات كوسوفو تتشكل. ويمكن لأهالي كوسوفو أن يشعروا بالفخر. ولكن أصعب مرحلة، وهي إنشاء إدارة عاملة وثقافة سياسية تتماشيان مع الحكومة الذاتية، تبدأ الآن فقط.

وقد ذكرنا دائما أنه ستكون هناك أخطاء في البداية وقد تجاوزت الجمعية اختصاصها بقرارها عن الحدود مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الذي أعلنته باطلا. وقد تمت معالجة ذلك.

وقد حثثت المؤسسات على التركيز على المهام الملحة داخل اختصاصها، بما فيها الصحة والبيئة والخدمات العامة. وتعتمد الوتيرة التي تنقل بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو المزيد من السلطات إلى المؤسسات الانتقالية على استعداد تلك المؤسسات لتحمل مسؤوليات حقيقية. ونقل السلطات يعني أن يتمكن الموظفين الدوليين من تركها وأن يتحمل أهالي كوسوفو مسؤولية الحياة اليومية.

وفيما يتعلق بمكافحة الجريمة، فإن سياستنا هي عدم التسامح مطلقا مع أي جريمة أو فساد. فنحن نقمع الجريمة المنظمة. وقد أجرت شرطة البعثة وقوة شرطة كوسوفو عمليات ناجحة عديدة لمكافحة التهريب أسفرت عن مصادرة كميات كبيرة من السجائر والوقود والكحول. وبغية توسيع نطاق الجهود التي نبذلها لمكافحة الفساد، سيجري الآن إنشاء وحدة للتفتيش المالي داخل البعثة، تتكون من فريق قمع بالغ المرونة من غوارديا دي فينانزا بإيطاليا. فشعب كوسوفو نفسه يشكو من انتهاك القانون.

عندما وصلت إلى كوسوفو للمرة الأولى في شباط/ فبراير كان الآلاف من أهالي كوسوفو يتظاهرون ضد القبض على ثلاثة أعضاء سابقين في جيش تحرير كوسوفو. وتحطمت النوافذ وجرح الناس. وفي الأسابيع الستة الماضية، قبضت شرطة البعثة على ١٤ من ألبان كوسوفو من الرجال لارتكابهم أعمال قتل واحتجاز وتعذيب على نحو غير قانوني. ومرة أخرى، تضمن من قبض عليهم أعضاء سابقين في جيش تحرير كوسوفو. وفي هذه المرة، كان بعضهم من المرموقين بعض الشيء. ومرة أخرى، اختار بعض أهالي كوسوفو أن يعربوا عن احتجاجهم في الشوارع. ولكن هذه المظاهرة لم تلق إلا دعما هامشيا، وبعد ساعة أرسل مفوض الشرطة رسالة إليّ: ”المظاهرة مسالمة. المظاهرة انتهت“.

وفيما يتعلق بميتروفيتسا، نبذل جهدا كبيرا لإنشاء سلطة للبعثة في شمال ميتروفيتسا. وقد قالت بلغراد إنها تتفق معي أنه لا يمكن أن يكون هناك التماس ولا عرق واحد ولا هياكل موازية. ولكننا لم نحقق ذلك بعد في الميدان. وجوهر استراتيجيتنا هو الانضباط الفعال بدعم كامل من الجنرال مارسيل فالنتان، قائدة القوة الأمنية الدولية في كوسوفو. وشرطة البعثة قوة قائمة وتضطلع بعمليات الشرطة المنتظمة التي نقوم بها في شمال ميتروفيتسا. وستوجد قريبا قوة شرطة كوسوفو هناك أيضا.

وفي الشمال، تلقينا طلبات إضافية من الصرب للانضمام إلى قوة شرطة كوسوفو، وهذه الطلبات تفوق الشواغر التي لدينا. ويعتمد التقدم في ميتروفيتسا على إحلال مؤسسات مشروعة محل الهياكل الموازية. وعلى بلغراد أن تكف عن تمويل الهياكل الموازية، بما فيها ”عصابة الجسر“.

ونحن وشرطة البعثة والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو "نراقب هذا الجسر".

ومن المرضي أن بلغراد قد طالبت القضاة والمدعين من صرب كوسوفو بمغادرة المحاكم الموازية وبطلب الانضمام إلى المحاكم العادية. وهناك طلبات كافية الآن وسيجري النظر في مقدمي الطلبات فرادى وينتقون مثلهم مثل جميع المرشحين الآخرين. وتشجيعا لصرب كوسوفو على المشاركة في الحكومة المحلية، سنقرب الحكومة من الشعب. ونهج اللامركزية الذي نأخذ به من شأنه أن يفوض الاختصاصات وسلطة الميزانية إلى المجتمعات المحلية. ولكن الشرط هو المشاركة السياسية في البلدية نفسها.

وفي المجال الاقتصادي، نعمل على عقد صفقة جديدة من أجل ميتروفيتسا. ولكن الأنشطة التجارية والاستثمارات لن تجتذبها المنطقة غير المحددة للهياكل الموازية غير القانونية. وبالتالي، يجب أن تنتهي هذه الهياكل في المقام الأول.

وفيما يتعلق بالاقتصاد، أحرزنا تقدما كبيرا بصفة عامة. ولكننا عانينا من نكسة خطيرة قبل عشرة أيام، عندما حدث حريق مشؤوم في إحدى محطتي الطاقة الرئيسيتين في كوسوفو، بسبب صاعقة برق شديدة جدا. وكانت الحالة مفجعة. وأقتبس من تقرير الشرطة: "أجبرت النيران عددا من العمال على الصعود إلى السطح حيث وقعوا في فخ. ولم يتمكن رجال الإطفاء من الوصول إليهم في البداية لأن سلم الإطفاء لم يمتد إلا إلى ٣٠ مترا وكان السطح أعلى من ذلك". ولكن براعة رجال الإطفاء أنقذت هؤلاء العمال. لقد خسرنا أكثر من نصف قدرتنا على توليد الطاقة من جراء صاعقة برق واحدة ولم يكن هناك إحراق متعمد. وثالث نترات التولوين المزعوم كان مجرد المعجون المستخدم في عملية البناء، كما اكتشفت القوة الدولية الأمنية في كوسوفو. ولكن إذا كشفت تقارير الشرطة عن سوء إدارة أو إهمال خطير، فسأجعل المسؤولين في ذلك موضع مساءلة.

ونتيجة لذلك، يوجد عجز في الطاقة وسيستمر ذلك. وسندبر الأمر مع سكان كوسوفو من خلال عدد من التدابير. ولكن المشكلة الحقيقية ستظهر هذا الشتاء. وعلينا أن نستعد لذلك الآن.

والاقتصاد القوي لا تحركه الطاقة فحسب، بل مجموعة ثابتة أيضا من المؤسسات والقواعد، بالإضافة إلى احترام هذه القواعد. وقد وضعنا إطارا للخصخصة. وجرى إنشاء وكالة كوسوفو الاستئمانية بفضل دعم الأمانة العامة للأمم المتحدة، فضلا عن الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي. وقد عقد المجلس جلسته الافتتاحية في الأسبوع الماضي. ومن اللازم الآن القيام بالأعمال التحضيرية لتمكين الوكالة من وضع قواعد واضحة للملكية وتيسير الاستثمارات الجديدة وحمايتها وتشغيل الأرصدة العاطلة على نحو منتج.

ولكي نغتنم الفرص التي تتيحها الخصخصة ولكي نعيد تنشيط الاقتصاد، يجب علينا أن نوجد ما يحل محل التمويل المتدني من المانحين. وما زال اقتصاد كوسوفو بعيدا عن الاكتفاء الذاتي. وسأحتاج إلى مساعدتكم لإيجاد سبل الحصول على الائتمان. وسيتطلب ذلك دعما سياسيا لاتخاذ التدابير اللازمة ولإبرام القروض الدولية وضمان الاتفاقات، مع مراعاة الوضع الخاص لكوسوفو.

ولا نستطيع أن نواجه المشكلة من جانبيها. فإذا كانت المعونة تتناقص، يجب أن تحظى كوسوفو بإمكانية الوصول إلى المؤسسات المالية الدولية وإلا، فإن معدل البطالة الذي يبلغ ٥٧ في المائة سيجبر صغار السن، وهم مستقبل كوسوفو، على الهجرة.

وفيما يتعلق بالعائدين، لا ننكر أن عملية العودة بطيئة أكثر مما يجب. ومن المشين أنه في عام ٢٠٠٢ لا تزال لدينا مناطق مغلقة في أوروبا.

ولكن هذا العام تم عكس الاتجاه بالنسبة للعائدين. وعدد أفراد الأقليات العائدين يتجاوز عدد المغادرين. وإحصائيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشير إلى أن نحو ٠٠٠ ١ فرد عادوا في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٢ بينما غادر ٢٦٨ شخصا. إن أعداد العائدين ليست كبيرة ولكنها تشير إلى تحسن البيئة.

وتمكنت قوة كوسوفو من إزالة نقاط التفتيش الثابتة. واللغة الصربية يمكن سماعها في شوارع برشتينا. والدعم السياسي للعائدين يتزايد، مع أنه يحتاج في بعض البلديات إلى تحسين إضافي. وجمعية كوسوفو ورابطة الجمعيات البلدية أتخذتا كلتاهما قرارات تطالب بحرية الحركة والعودة غير المشروطة.

اسمحوا لي أن أقتبس من رئيس الوزراء بيرم رجب:

”هدفي هو إدماج المناطق الصربية المغلقة التي كانت معزولة حتى الآن. سنحاول إدماجها وكفالة أن يكون لها دور في كل المؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى الاقتصاد والأعمال الحرة والعمالة“.

لقد تم إنشاء الهياكل المناسبة. وتولى ملورد تودروفيتش منصب المنسق الوزاري المشترك للعائدين في الحكومة. وكوسوفي صربي آخر، نناد رادوسافلفيتش، يعمل مستشارا خاصا لي بشأن العائدين. ومكتب بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو للعودة ومديرية الإسكان والممتلكات سيترأسهما اعتبارا من الآن مديران ديناميان. ملكية الممتلكات حاسمة الأهمية. وبهذه البداية الجديدة تحتاج مديرية الإسكان والممتلكات إلى التمويل الملائم.

مفهومنا للعودة ينطلق من اختيار الأفراد أن يعودوا إلى ديارهم ويبقوا فيها. إن النجاح في العودة لا يقاس بعدد العائدين فقط بل أيضا بحقيقة أن العودة تشكل بديلا حقيقيا. والبديل الحقيقي يعني الأمان وحرية التنقل. ويعني مكانا يعيش فيه الفرد ويعني فرصة عمل وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والخدمات العامة. ويعني القدرة على امتلاك واستعادة الممتلكات. ومن مهامنا تهيئة هذه الظروف الضرورية المسبقة. كم عدد الذين سيعودون؟ إنه يعتمد على المشردين أنفسهم. المسألة ليست مسألة أرقام؛ إنما مسألة خيارات حقيقية.

وعلى سبيل المثال، قمنا، بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بوضع اللمسات الأخيرة على صفقة تسمح بعودة ٥٠٠ فرد إلى بيجي/بيتش. هذا المشروع تموله إيطاليا، بما يصل إلى ٣,٥ مليون يورو. واستغلال فرص أخرى مماثلة يتطلب موارد. وسأوزع خريطة ورسما بيانيا توضيحيا يبين ما نفعله بالنسبة للعائدين. وكلما زادت نجاحاتنا، ازدادت احتياجاتنا أيضا. العودة تكلف أموالا كثيرة. ولدينا ٣٠ مشروعا مماثلا جاهزة ونتوقع مشاريع أخرى كثيرة.

كوسوفو يجب أن تتطلع إلى الخارج، إلى ما وراء حدودها. لقد زرت جميع جيرانها لإقامة علاقات عملية. ويتمكن الكوسوفيون الآن من زيارة جميع البلدان المجاورة بسيارات تحمل لوحات أرقام كوسوفية. ولا يحتاجون من أي منها إلى تأشيرة دخول. إنهم يحصلون على رخص السياقة التي تفي بجميع المعايير الأوروبية ويمكنهم استخدامها في الخارج.

والتقدم بشأن العديد من المسائل التي تهم الكوسوفيين يتطلب حوارا كثيفا مع بلغراد. ولم يشارك زعماء كوسوفو السياسيون حتى الآن في هذا الحوار. إن

تطبيع العلاقات معيار حاسم الأهمية. ومن ناحية أخرى، نتطلع إلى بلغراد حتى تساند سياسات بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو بالأقوال والأفعال. إن الهياكل الموازية يجب إلغاؤها.

رسالتنا هي "المعايير النموذجية قبل المركز القانوني". إن كوسوفو لم تحقق حتى الآن المعايير النموذجية التي يتطلبها المجتمع الدولي أو سكانها أنفسهم، غير أننا يمكن أن نرى بعض التقدم. إن المعايير تسمح لي بقياس ذلك التقدم وبنقل السلطة وبأن أقرر، حينما يكون الوقت مناسبا، الشروع في عملية تقرير مركز كوسوفو المستقبلي، تمشيا مع الفقرة ١١ (هـ) من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولئن كنا لا نستطيع الآن أن نصف الشكل الذي سيتخذه ذلك المركز المستقبلي، يمكننا أن نصف الشكل الذي لن يتخذه. لن تكون هناك تجزئة، ولا كانتونات، ولا عودة إلى الأمر الواقع السائد قبل عام ١٩٩٩. المحصلة النهائية لا يجوز أن تكون أحادية الطائفة، بل لا بد من أن تكون متعددة الطوائف. ويجب أن تكون كوسوفو ديمقراطية يسودها الأمان وتحظى بالاحترام على الطريق إلى أوروبا.

التقدم صوب رؤية كوسوفو هذه ليس مضمونا. ثمة عقبات كثيرة يجب تجاوزها. ولكننا إذا عملنا مع مؤسسات كوسوفو، وإذا شد الكوسوفيون ومجلس الأمن من أزرنا، فإنني أؤمن بأن إحراز التقدم ممكن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد نبوجا تشوفيتش، نائب رئيس وزراء جمهورية صربيا بالاتحاد اليوغوسلافي ورئيس مركز تنسيق جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا.

السيد تشوفيتش (يوغوسلافيا) (تكلم بالصربية؛ والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): من دواعي سروري أن أخاطب مجلس الأمن وأن أنوه بالتحسينات التي حققناها في حل شتى المشاكل في كوسوفو وميتوهيا.

إن الجمعية متعددة الطوائف في كوسوفو وميتوهيا تم تشكيلها، والحكومة انتخبت، بينما تم تعيين عضو من المجتمع الوطني الصربي في منصب وزير الزراعة والغابات والتنمية الريفية، وعضو آخر في منصب المستشار الخاص بمكتب العودة والأقليات التابع للممثل الخاص للأمين العام، فضلا عن المنسق الوزاري المشترك للعائدين بمكتب الوزير الأول في كوسوفو وميتوهيا.

إضافة إلى ذلك، تم التوصل إلى اتفاق على تعيين قضاة ومدعين عامين، وتم التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن تنسيق شؤون الشرطة، فضلا عن الاتفاق التقني بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومديرية السكك الحديد الصربية، والبروتوكول الخاص بتنقل السيارات المسجلة. وبهدف تيسير إجراء حوار أمين، استجاب الطرف الصربي بروح بناءة في تبادل الكنوز الثقافية بتسليم تمثال "ربة العرش"، وعمره ٦ ٠٠٠ سنة، إلى الممثل الخاص للأمين العام.

عمليات بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وقوة كوسوفو تجري في ظروف معقدة جدا، ولهذا السبب بالذات تستحق جهودهما ونتائجها ثناء وتقديرا خاصا. وأود أن أشدد على أن المستوى الاستثنائي للتعاون مع السيد شتاينر، الذي لن أكف عن تقديم دعمي الكامل له، يساهم في عملية بناء الثقة والتفاهم المتبادل بين بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وقوة كوسوفو، من ناحية، وبين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا من ناحية أخرى.

إن عملية التعاون تمضي قدما ببطء، وثمة أشياء كثيرة تتطلب الإنجاز لخلق الظروف الكفيلة ببناء مجتمع مدني في كوسوفو وميتوهيا. ويتطلب نشر الديمقراطية فيها بصورة

تامة ليس فقط الوقت، وإنما أيضا الدعم من المجتمع الدولي وكل القوى التقدمية داخل كوسوفو وميتوهيا، إلى جانب التعاون التام من الزعامة الديمقراطية في بلغراد.

مبادئنا واضحة لا لبس فيها: بناء مجتمع متعدد الطوائف في كوسوفو وميتوهيا مع الاحترام التام والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والإطار الدستوري، والوثائق المشتركة الموقعة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. الشعبان الصربي والألباني، رغم تغير دوريهما في الماضي، يجب أن يحققا المصالحة وأن يبذلا الجهد اللازم لخلق واستدامة الظروف الكفيلة بتطبيق مبادئ تعددية الطوائف وتعددية الثقافات وتعددية المعتقدات.

الواقع في كوسوفو وميتوهيا يلزمني بأن أخبركم ببعض الحقائق المثيرة للإزعاج إلى حد كبير: لا تزال قوات حفظ السلام الدولية، وأفراد قوة الشرطة الدولية، وإدارة الأمم المتحدة في كوسوفو وميتوهيا غير قادرين على منع انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية. ولا يزال السكان الباقون من غير الألبان وعدد قليل من العائدين إلى كوسوفو وميتوهيا خاضعين للإرهاب وعمليات القتل والسرقة يوميا.

وأذكِّر المجلس بالعرض الذي قدمته في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، في هذه القاعة ذاتها، عندما قدمت إليكم مبادئ برنامج عودة المشردين من كوسوفو وميتوهيا. وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٢، أصدرت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وميتوهيا مفهومها لحقوق العودة المستدامة. وتستند الوثيقتان كلتاهما على الاعتقاد بأن العودة تصرف تطوعي؛ وأن لكل فرد الحق في العودة إلى داره في جميع أرجاء كوسوفو وميتوهيا؛ ويتعين أيضا أن تبدأ العودة في المناطق الحضرية؛ ويتعين على مؤسسات المقاطعات التابعة للحكم الذاتي المحلي أن تخصص مبالغ كبيرة من الميزانية من أجل العودة وإعادة الإدماج؛ وقبل كل شيء، يتعين أن تكون العودة مستدامة وذلك بتنفيذ الشروط المسبقة الأساسية المتعلقة بالسلامة الشخصية والسلامة المهنية وبحرية الحركة وتنفيذ حقوق الملكية. وبالرغم من وحدة المبادئ والأهداف التي لا تقبل الجدل والتي عرضت في الوثيقتين كلتيهما، ظلت عملية العودة لسوء الحظ حبرا على ورق أكثر من كونها عملا ينفذ في الميدان.

لقد انقضت ثلاث سنوات منذ طرد أعداد غفيرة من الصرب وغيرهم من السكان من غير الألبان – لقد تم طرد ٠٠٠ ٢٨٠ نسمة – من كوسوفو وميتوهيا، واستمرت عملية طرد الأشخاص هذه بأعداد أقل حتى الوقت الحاضر. لقد نفد صبر المشردين، ولهذا السبب ينبغي تنفيذ العودة المرسومة والمنظمة بطريقة تتسم بالحزم، بدون إنكار حق الفرد أيضا في العودة.

ويتضمن تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أعداد المشردين الذين عادوا إلى منطقة كوسوفو وميتوهيا في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢ على النحو التالي: ٨٨٨ ٢ من الصرب، و ٣٨٤ من الروما، و ٧٦٩ من المصريين، و ٧٤ من البشناق، و ٣١ من الغوران و ٥٩ من الألبان، وبذلك يكون العدد الكلي ٢٠٥ ٤ نسمة. ولكن التقرير لم يذكر عدد العائدين الذين عادوا إلى صربيا الوسطى والجبل الأسود لأنهم لم يتمكنوا من الحصول على وظائفهم التي كانوا يشغلونها سابقا. ولا يوجد صرب في أجهزة الخدمة العامة أو في الصناعة أو في المزارع أو شبكة الإمداد بالطاقة الكهربائية، التي تعاني حاليا من نتائج حادثة وقعت في منتصف شهر تموز/يوليه في محطة الطاقة الحرارية الكهربائية باء في كوسوفو. وإلى حد كبير، تمثل هذه الحالات العودة التلقائية إلى المجتمعات المحلية التي يشكل الصرب غالبية سكانها، وفي بعض هذه الحالات،

انخفضت مشاركة المجتمع الدولي إلى مجرد تنظيم المرافقة وخدمات النقل.

ووفقا لتقرير لجنتنا عن اللاجئين، تلقت اللجنة خلال سنة ٢٠٠١، ١٠ ٠٠٠ طلب جديد للحصول على بطاقات هوية للمشردين داخليا، وهذا الاتجاه ذاته لا يزال مستمرا في هذه السنة، وهذا يعني أنه بالرغم من عودة عدد محدود من الصرب، فإن طردهم من كوسوفو وميتوهيا لا يزال مستمرا.

وإذا لم نهتم بخطورة هذه اللحظة بصورة عاجلة، وبصعوبة الحالة وبالأوضاع الحيوية للمشردين، وإذا أخفقنا في اتخاذ تدابير حاسمة لتنفيذ برنامج عودتهم، فسيتحمل المجتمع الدولي مسؤولية كبيرة عن إهمال حقوق الإنسان الأساسية.

حقيقة الأمر هي أن هؤلاء الصرب أصبحوا أقلية في جزء واحد من أراضيهم وأنهم محرومون من حقوق الإنسان الأساسية في كوسوفو وميتوهيا. ولا يجادل أحد بشأن حق دول المنطقة في رعاية جالياتها في البلدان المجاورة، لكن بلدنا في الوقت نفسه محروم من هذا الحق حتى في جزء من أراضيه.

وقام مركز التنسيق، بصدد بحث مصير المخطوفين والمفقودين، بتجميع شهادات من شهود عيان ومعلومات عن ما يزيد على ٢٥٠ خطافا، يمكن أن تلقي الضوء على مصير ٧٤ من المواطنين المخطوفين. وقدمت هذه المعلومات في أكثر من مناسبة إلى قوات الأمن الدولية وإلى المحققين في محكمة لاهاي، ولكن لم يُتخذ حتى الآن أي إجراء و لم يلق القبض على أي من الخطافين.

المصالحة الدولية الحقيقية لن تتيسر إلا بعد تقديم كل المجرمين المشتبه فيهم إلى العدالة بغض النظر عن جنسياتهم أو مراكزهم في الوقت الحاضر. ونحن مدينون بذلك للضحايا الأبرياء والأجيال القادمة، على حد سواء، الذين ينبغي لهم أن يدخلوا المستقبل بدون أعباء الماضي الثقيل.

لقد اتخذت حكومة جمهورية صربيا الخطوات الأولية لتنفيذ التزاماتها المتعلقة بهذه المسألة. وحتى الآن، بدأنا في إجراءات المحاكمة ضد عدد من الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم وأعمال عنف في كوسوفو وميتوهيا، أو ضد ألبان كوسمت منذ عام ١٩٩٩. ويقضي عدد من هؤلاء الأفراد في الوقت الحاضر فترات حبسهم في السجن. وستستمر هذه العملية تحت جميع الظروف، ولكننا ندعو أيضا السلطات في كوسوفو وميتوهيا إلى تنفيذ التزاماتها في هذا الصدد.

وفضلا عن ذلك، من الضروري مراعاة الموعد المحدد وهو ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ لإجراء التحقيقات بشأن جميع المقابر في كوسوفو وميتوهيا وحل مشكلة مصير ٤ ٠٠٠ مفقود من جميع الجاليات.

وبغية تهيئة الأوضاع الضرورية لكوسوفو وميتوهيا متعددة الأعراق يتعين أن يظهر المجتمع الدولي نفس درجة العزم التي أظهرها بصدد تنفيذ اتفاق أوهريد في مقدونيا، وأن يمارس كل آليات الضغط الموجودة تحت تصرفه. وهذا من شأنه أن يضمن التنفيذ الفعلي لمبادئ الحياد والمساواة أمام القانون والمساواة في العمالة في الخدمة العامة وفي مشاريع الدولة، ويضمن الحق في تلقي الأموال لتطوير مشاريع الأعمال الحرة.

المعونة الاقتصادية من المجتمع الدولي معدومة في أغلب الأحيان في المكان الصحيح وفي الوقت الملائم. إن الإنعاش الاقتصادي للإنتاج والمبادلات التجارية وإيجاد فرص عمالة جديدة، فضلا عن حفز ومشاركة الخبراء الذين اعتادوا على العيش في هذه المنطقة، بدلا من تشغيل العمال الأجانب، ستعطي ضمانات إضافية لصبغة تعدد الأعراق لكوسوفو وميتوهيا.

وربما يناقش الخبراء والمحللون مركز كوسوفو وميتوهيا في المستقبل فضلا عن درجة استقلالها، ولكن ينبغي أن يأخذ السياسيون في اعتبارهم استقرار المنطقة وألا يتوصلوا إلى قرار بشأن المركز النهائي إلا بعد إنشاء مجتمع متعدد الأعراق بصورة حقيقية في كوسوفو وميتوهيا.

جهود تهدئة منطقة كوسوفو وميتوهيا ستذهب هباء إذا استمر استخدام الممرات الجبلية في كوسوفو وميتوهيا لإيصال إمدادات جديدة من الأسلحة العصرية والمعقدة. وإحدى أولوياتنا هي الامتثال للفقرة ٢ من الفصل ٨ من الإطار الدستوري للحكومة الذاتية المؤقتة في كوسوفو وميتوهيا، التي تنص على أن قوات حفظ السلام الدولية ينبغي أن تمارس واجباتها برصد الحدود، وتنظيم امتلاك الأسلحة وتوفير القانون العام والنظام.

طريقة فهمنا لنزع السلاح، والطريقة التي نعتقد بأن المجتمع الدولي يفهم بها نزع السلاح، لا تنطوي على ضرورة إنشاء جيوش وطنية جديدة في المنطقة. فرقة حماية كوسوفو الموجودة حاليا ينبغي أن تكيف بصورة كاملة تامة مهامها وفقا لواجباتها المحددة. فإذا كان بالمستطاع أن يشترك أعضاء الأطراف المحاربة السابقة في البوسنة والهرسك في الوقت الحاضر في عمليات حفظ سلام مشتركة في العالم، لماذا إذن لا يتيسر ذلك في حالتنا أيضا. سنحقق هذا الهدف بدرجة أسرع إذا مُنحت لنا الفرصة للتعاون بشأن قضايا الأمن من خلال برنامج شراكة السلام وأشكال أخرى من الارتباطات الأمنية في جنوب شرقي أوروبا.

وفي مجال أمن الأفراد والممتلكات، ينبغي لفرق عمل الشرطة أن تعكس تكوين وتوزيع السكان في البلديات، ويجب أن يكون هناك تمثيل متساو في المحاكم.

وما يُنظر إليه كهياكل متوازية في كوسوفسكا ميترفيتسا يجب أن يعاد النظر فيه بعناية. وينبغي تكريس اهتمام مماثل لانتخاب إدارة المدينة، وينبغي اتخاذ تدابير لفتح إمكانيات للتعايش في تلك البيئة.

وقد ظل الصرب أثناء الهجرات ينجذبون دائما نحو المراكز الحضرية، ولهذا فإن كوسوفسكا مهمة جدا بالنسبة لهم. وفي المدن القليلة التي ما زال يقطنها الصرب، فإنهم يشغلون مبان قليلة، يلعب الأطفال فيها وراء الأبواب المغلقة، لأن الشوارع جد خطيرة بالنسبة لهم.

ولذلك فإن كوسوفسكا ميتروفيتسا، التي تحتل مكانة مركزية من حيث الخدمات التعليمية والصحية والروابط الاقتصادية مع المناطق الأخرى من صربيا، ذات أهمية حيوية لبقائهم. ويتعين على السكان المحليين في ميتروفيتسا أن يتحملوا المسؤولية في المجالات التي قد تشكل فيها اللغة والمعتقدات الدينية عقبة، مثل الحكم الذاتي المحلي، والخدمات الصحية والتعليم. وليست هذه محاولة لتقسيم المدينة. فللمجتمعات المحلية في مناطق العالم الأخرى حقوق وواجبات مماثلة.

وينبغي لسكان ميتروفيتسا المحليين أن يتحملوا المسؤولية أيضا عن سلامتها. وإذ نأخذ في الاعتبار اتصالاتنا بممثلي معهد السلام والفريق الدولي للأزمات، وكذلك حواري النشط مع السيد شتاينر، فإننا نعتقد أن من الشروط الأساسية لحدوث عملية الاندماج في مناخ إيجابي إدخال ”مراقبي الجسر“ في دائرة شرطة كوسوفو، بعد أن يكملوا ما يلزم من الاختبارات والتدريب. واسمحوا لي أن أقتبس العبارة التالية:

”فيما عدا المارة وسكان كوسوفسكا المشغولين، فإن أغلبية الأشخاص الموجودين على الجسر كانوا مشردين ومتسولين. وعندما كنت أدرس استعدادا لأحد آخر امتحاناتي في كلية الهندسة المدنية، كانت والدتي تقول لي: ’واصل

دراستك، يا بني، حتى لا ينتهي بك المطاف على الجسر'. واليوم، أنا من مراقبي الجسر.''

وليست هذه سوى واحدة من عبارات كثيرة.

إن هناك ارتيابا عميقا بين الصرب والألبان اليوم. ولكن، يجب أن يسألوا أنفسهم عما إذا كانت الاختلافات بينهم غير قابلة للتقريب وسد الشقة القائمة وعن إمكانية اتخاذ إجراءات مشتركة في سياق مجتمع متخلف اقتصاديا.

وتتسم هذه الأسئلة بأهمية خاصة في هذا الوقت، حين تقترب الانتخابات المحلية في كوسوفو وميتوهيا. وينبغي للألبان أن يثبتوا أن هدفهم قيام مجتمع متسامح والتعايش الآمن بين كل الجماعات الإثنية. وأتوقع من المجتمع الدولي أن يمارس حقه في الاعتراض على مشاركة الأحزاب غير ذات التوجه الديمقراطي الواضح.

وفي ميدان الإعلام، من الضروري منح الأقليات وجودا في وسائط الإعلام الإلكترونية العامة، وليس في بعض البرامج الخاصة فقط. وينبغي مراعاة الفقرة ٤ من الفصل الخامس من الإطار الدستوري، المتعلقة بمنع إشانة السمعة وبث أحاديث الكراهية في وسائط الإعلام في كوسوفو. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى الانتخابات المقبلة.

ويقتضي تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في كوسوفو وميتوهيا تشكيل مؤسسات مستقرة. وإقامة وتعزيز الديمقراطية المحلية شرط أساسي لتحقيق ذلك الهدف. وتطبيق اللامركزية في السلطة، التي تتركز الآن في كوسوفو وميتوهيا على مستوى بعثة الأمم المتحدة - أي تهيئة الظروف الملائمة لبناء مؤسسات الحكم الذاتي المحلية والإقليمية - أمر ذو أهمية حيوية. ومن شأن عملية نقل السلطة، مع الأخذ في الاعتبار لجميع الوثائق ذات الصلة، و، قبل كل شيء، قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت في كوسوفو وميتوهيا، والوثيقة المشتركة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة، تعزيز التحول الديمقراطي عموما وعلى الصعيد المحلي، وكذلك رفع الوعي العام بالمسؤوليات الفردية والجماعية.

وبغية تحقيق اللامركزية بصورة فعالة، من الضروري توفير ضمانات أمنية، وسياسية واقتصادية وثقافية للصرب، والألبان والجماعات القومية الأخرى في كوسوفو وميتوهيا.

واسمحوا لي أن أضيف بإيجاز أن هناك إضافة للعرض الذي قدمته، متاحة للمجلس، وعنوانها ''التعمير وتنمية الحكم الذاتي المحلي في كوسوفو وميتوهيا''، واردة في الملحق ١.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود، بالنيابة عن وفدي، أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة. وأرحب بنائب الوزير كوفيتش والسيد مايكل شتاينر في المجلس، وأعتقد أنهما قدما لنا إسهاما قيما في مناقشتنا. وينبغي أن أقول إن بيانيهما قد أعطيانا أسبابا للتفاؤل، ويمكننا نرى في ذلك مزيدا من التعاون بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والحكومة الصربية.

وبلغاريا، بوصفها بلدا منتسبا للاتحاد الأوروبي تؤيد تماما البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل الدانمرك بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ولذا فإني سأقتصر على بضع تعليقات بصفتي الوطنية.

ترحب بلغاريا بالتطورات الجارية في كوسوفو التي عززت الأمن والاستقرار الإقليميين. فإكمال إنشاء مؤسسات الحكم الذاتي المؤقت وكونها بدأت بالفعل أنشطتها، بما في ذلك اعتماد برنامج للعمل، تمثل نجاحات من شأنها أن تساعد على حل المشاكل العملية التي يواجهها كل سكان الإقليم.

وترحب بلغاريا بعمل الممثل الخاص الرامي إلى تحسين تنسيق أنشطة بعثة الإدارة الانتقالية ومؤسسات الإقليم المؤقتة. وذلك التعاون ذو أهمية خاصة، لأنه يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية ملموسة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية، على أساس قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري.

والتدابير المتخذة في المجال الاقتصادي مهمة جدا لأنها يمكن أن تساعد على تحسين الحالة الاقتصادية في الإقليم، وخصوصا في خفض مستوى البطالة - البلوى الحقيقية في كوسوفو.

ويجب القيام بعملية الخصخصة بطريقة شفافة، تمكن المجتمع الدولي من متابعتها على نحو وثيق، للاستيثاق من حماية مصالح جميع المشاركين، وكذلك مصالح المقرضين.

وترحب بلغاريا بتصميم البعثة على القيام بدور فعال في مجالات الأمن، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وفي تأكيد أولوية سلطة القانون. وما قاله السيد شتاينر في هذا الصدد كان بليغا للغاية، ونود أن نشكره على الطريقة النشطة التي يكافح بها الجريمة المنظمة.

ونلاحظ أهمية الإنجازات التي تمت في هذا المجال، مثل إلقاء القبض على الأعضاء السابقين في جيش تحرير كوسوفو المتهمين بارتكاب جرائم حرب وتعذيب بعض مواطنيهم في كوسوفو، وكذلك بدء عملية المقاضاة والمحاكمات المتصلة بالأنشطة الإرهابية.

وإقامة قضاء فعال تمثل حجر الزاوية لتيسير أداء السلطة، والحكم الصالح والحياة الاجتماعية - السياسية في كوسوفو. وبناء القدرات المحلية للقانون والنظام - ودوائر الشرطة المتخصصة المشتركة والمتعددة الأعراق التي ستكون تحت رقابة البعثة - ذو أهمية قصوى. فهذا من شأنه أن يعزز ثقة المواطنين من كل الطوائف في القضاء والنظام والقانون.

وسيقتضي تعزيز قوة الشرطة والقضاء دعما من المجتمع الدولي ووعيا متناميا بين سكان كوسوفو بأن احترام القانون والنظام هو وحده الذي يمكن أن يعيد الحياة إلى طبيعتها في الإقليم.

لذلك، نرحب بالخبر الذي وافانا به السيد شتاينر بشأن الاستعانة في كوسوفو بالغوارديا دي فينانزا الإيطالية، ذات التقاليد العريقة، وهي أداة ممتازة لتحقيق سيادة القانون. وفي إطار تحسن المناخ العام، ما فتئت بلغاريا تشدد على ضرورة استكمال التحقيقات في مقتل مواطن بلغاري يدعى فالنتين كروموف بصورة وحشية في عام ٢٠٠٠ واعتقال مرتكبي هذا العمل.

ونرحب بالتعاون القائم بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وسلطات بلغراد وسكوبي، الأمر الذي يساعد في تسوية المشاكل العملية في كوسوفو، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتهيئة الفرص لإقامة علاقات اقتصادية طبيعية. ونعتقد أن وضع واعتماد قوانين وقواعد موحدة تحكم الاتصالات الدولية مع تعريف واضح لصلاحيات السلطات المؤقتة، بصورة تقبلها كل الأطراف المعنية، من شأنه أن يسهم في تلافي مظاهر سوء الفهم الدولية غير المرغوب فيها. وحسم هذه المسألة من الأهمية بمكان لضمان حرية تنقل أهالي كوسوفو خارج الإقليم وضمان احترام الدول المجاورة لالتزاماتها الدولية.

وفي الختام، ترى بلغاريا أن تقدما هاما قد أحرز في كوسوفو في الآونة الأخيرة. لكن، رغم التطورات الإيجابية- وقد تكلم عنها نائب رئيس الوزراء شوفيتش والسيد شتاينر- ما زلنا بعيدين عن تلك اللحظة التي يكتمل فيها نقل السلطات من المجتمع الدولي إلى أهالي كوسوفو أنفسهم. وما زال هناك عمل كبير يتعين إنجازه بغية بلوغ

المعايير المرجعية التي وضعها السيد شتاينر. والعودة المعجلة للاجئين شرط مسبق للوصول إلى تلك المرحلة.

لقد استمعت باهتمام كبير إلى الاستنتاجات التي خلص إليها السيد شتاينر في بيانه. وأعتقد أننا متفقون جميعا معه في أن مستقبل كوسوفو لا بد أن يكون متعدد الأعراق. وتحقيقا لذلك، لا بد أن يشعر جميع سكان كوسوفو أهم في بلدهم فعلا.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): يرحب وفدي بالسيد نيبوشا شوفيتش، نائب رئيس وزراء جمهورية صربيا ورئيس مركز التنسيق لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا من أجل كوسوفو وميتوهيا، ونشكره على مساهمته في تقديم معلومات مفصلة عن الوضع في كوسوفو والتعاون مع السيد شتاينر. ويشكر وفدي أيضا السيد شتاينر، ممثل الأمين العام على الإحاطة الشاملة والمفصلة التي قدمها لنا بشأن آخر تطورات الأوضاع من مختلف جوانبها في كوسوفو. كما يرحب وفدي بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبالتطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا في كوسوفو، لا سيما تشكيل حكومة تضم ممثلين لتحالف العائدين من الصرب إلى كوسوفو وأداء القسم. ونعتقد أن هذا بالفعل تقدم كبير ونتائج إيجابية ملموسة لما سبق أن أعلمنا به السيد شتاينر في بيانه في ٢٤ نيسان/أبريل الماضي.

ونشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، خاصة وأنها تواصل العمل بالتعاون مع الحكومة المؤقتة هناك من أجل نقل المهمات بموجب الخطوط التوجيهية التي أعدها السيد شتاينر. وتعمل البعثة أيضا على التأكد من أن أية إجراءات من قبل الحكومة المؤقتة يجب أن تتوافق مع القوانين والخطوط التوجيهية التي يجب أن تنسجم مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري. ونقدر الجهود التي بذلتها وتبذلها حكومة يوغوسلافيا الاتحادية بتعاونها مع البعثة، ولا سيما بعد أن استمعنا إلى صيغة التعاون التي تحدث بها السيد نائب رئيس الوزراء تشوفتيش.

كما يشيد وفدي بجهود بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، لتحقيق الهدوء والاستقرار هناك من خلال مكافحة التهريب عبر الحدود ومنع التجاوزات غير القانونية للمهربين. ونشجع تعاون البعثة مع قوات الشرطة المحلية وفقا للآليات التي وضعها السيد شتاينر لمكافحة الجريمة والعنف وتعزيز حكم القانون. ونعتقد أن مكافحة الجريمة الإقليمية يتطلب التعاون مع الدول المجاورة بشأن مكافحة شاملة لهذه الجريمة. ونقدر التنسيق القائم في السياسات في المجالين الاقتصادي والنقدي. ونشجع الجهود المبذولة لضمان عودة المهجرين، الأمر الذي يؤدي إلى توطيد الاستقرار في كوسوفو، خاصة بعد عودة انخراط المهجرين في مجتمعهم الأصلي للمساهمة في التنمية والاستقرار وبناء بلدهم.

إننا نتطلع بكل ثقة إلى إجراء الانتخابات المحلية التي من المقرر أن تجري في تشرين الأول/أكتوبر المقبل، ونعرب عن أملنا في أن تُمثَّل جميع المجتمعات والأقليات العرقية في كوسوفو في هذه الانتخابات، وأن يتم ضمان مشاركة كل الفئات المختلفة في كوسوفو في هذه الانتخابات.

في الختام، لدي سؤالين للسيد شتاينر، الذي نقدر جهوده وجهود بعثته. والسؤال الأول: هل يمكن للسيد شتاينر أن يوضح لنا مسألة عودة اللاجئين، وما هي السبل الكفيلة بضبط وتسريع عملية عودة اللاجئين والنازحين بكل المعايير وضمان حقوقهم. والسؤال الثاني: ما هي طبيعة الجهود المبذولة لمعالجة مسألة المخطوفين والمفقودين التي أصبحت مشكلة أمام محكمة لاهاي؟

في الختام، نشكر السيد شتاينر وكل العاملين في بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو على الجهود المضنية التي يبذلونها

لضمان الهدوء والاستقرار في كوسوفو وفي منطقة البلقان والتعاون مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

السيد ياب (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): نود أولا أن نتقدم بالشكر إلى السيد شتاينر، الممثل الخاص للأمين العام، على الإحاطة الإعلامية المفيدة التي أدلى بها، كما نشكر السيد تشوفيتش، نائب رئيس الوزراء، على بيانه الهام. وأود أن أدلي ببضع نقاط قمم وفد بلادي وتشغل باله، كما أود أن أتقدم ببعض الأسئلة.

في الجلسة العلنية التي عقدها المجلس في الشهر الماضي، أثنينا على السيد شتاينر لإدلائه بمعايير تفصيلية لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونغتنم فرصة وجوده اليوم لكي نثني عليه شخصيا. وكما قال الأمين العام في تقريره (S/2002/779)، فإن هذه المعايير

> ”ستستخدم كأداة للتخطيط الاستراتيجي لتوفير الوجهة والرؤية لكل من المؤسسات المؤقتة والبعثة. كما ستُستخدم كوسيلة للقيام بصورة منتظمة بقياس التقدم المحرز وبناء القدرات داخل مؤسسات كوسوفو وتحفيز عمليات التخطيط وتوظيف موارد البعثة بأسرها“. (الفقرة ٦١)

ونتفق تماما مع الأمين العام على الغرض من هذه المعايير، كما يسرنا أن ننوه بأن المؤسسات الانتقالية تتخذ هذه المعايير أهدافا وغايات داخلية وبأنها تشارك أكثر فأكثر في تطوير هذه المعايير واتخاذ خطوات ملموسة للوفاء بها.

ويبدو أن عملية المعايير قد أسهمت بالفعل في إحراز تقدم كبير في عدد من المجالات الجوهرية في كوسوفو – المؤسسات الحكومية المسؤولة وسيادة القانون والنظام وعودة المشردين وتحقيق المصالحة لهم وغير ذلك. إلا أن من الواضح أنه لا تزال هناك مشاكل في كوسوفو. وما زال هناك الكثير مما ينبغي الاضطلاع به لتحقيق الأمن والاستقرار والتقدم في المقاطعة، والرؤية المتعلقة بالتوصل إلى مجتمع شامل متعدد الأعراق لا تزال بعيدة.

وفي هذا الصدد، يكون من دواعي تقديرنا أن يتمكن السيد شتاينر من إعطائنا تقييمه للعوامل التي أدت إلى التقدم الملموس المحرز في كوسوفو في الأشهر القليلة الماضية. وقد يتمكن أيضا من أن يشاطرنا وجهات نظره بشأن كيفية تعزيز هذه العوامل وتدعيمها بحيث تقترب كوسوفو أكثر فأكثر من الرؤية التي يتوخاها للإقليم.

نعلم أن من بين القضايا الرئيسية التي جرى بشأنها تحرك ضئيل إلى الأمام قضية متروفيكا. ومما يدعو إلى القلق أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لا تتمكن من ممارسة سلطتها على متروفيكا. وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تتعاون تعاونا وثيقا مع البعثة في مجالات كثيرة. ونرجو أن تتعاون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مع البعثة بشأن متروفيكا أيضا.

من الواضح من بياني السيد تشوفيتش والسيد شتاينر أن هناك اختلافات كبيرة حول قضية متروفيكا. وفي هذا الصدد، نود أن نسأل السيد شتاينر والسيد تشوفيتش عن تدابير بناء الثقة التي يمكن اتخاذها لجعل متروفيكا أقرب إلى الحل.

السيدة لاخوس (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): يود وفد بلادي أولا أن يتقدم بالشكر إلى السيد مايكل شتاينر على إحاطته الإعلامية الشاملة جدا اليوم، التي تكمل التقرير الدوري للأمين العام (S/2002/779).

وأود أن أعرب كذلك عن تقديرنا للبيان الذي أدلى به صباح اليوم السيد تشوفيتش، نائب رئيس الوزراء، الذي عرض علينا وجهة نظر متميزة ومكملة لأهداف المستقبل. وقد اطلعنا باهتمام كبير أيضا على الوثيقة المرفقة ببيان السيد تشوفيتش حول استراتيجية اللامركزية في كوسوفو وميتوهيا

وحـول تعزيـز الحكومـات علـى المسـتوى الوطـني والمحلـي ومستوى المجتمعات المحلية. وسندرسها بعناية كبيرة ونود أن يعلـم السيد تشـوفيتش أن هـذا الموضـوع بـالغ الأهمية لبلدنـا، حيـث أحرزنـا مؤخـرا تقدمـا كبـيرا فيمـا يتعلـق بـاحترام الاسـتقلال الـذاتي للسـكان الأصليـين. ونؤمـن، كمـا ذُكـر صبـاح اليـوم، بأهميـة العمليـة الديمقراطيـة واحـترام ولايـة الأغلبيات واحترام حقوق الأقليات.

وفي نفس الوقت، ننوه بارتيـاح بأنـه خـلال الفـترة المشـمولة بـالتقرير، تحققـت أوجـه نجـاح هامـة في حالـة كوسوفو، وجرى ذلك بصفة عامة كنتيجة لجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وفي هذا الصـدد، نـود أن نؤكـد شيئا سبق أن أكدنـاه في المـاضي، وهـو الأهميـة الـتي تعلقـها المكسـيك علـى التشـكيل النـهائي لحكومـة متعـددة الأعـراق في كوسـوفو وتوقعـات العمليـة الانتخابيـة الـتي ستجرى في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي هذا الإطار، يسرنا أن نرى الاهتمام على نطاق واسـع مـن جـانب المنظمـات غـير الحكوميـة والكيانـات السياسـية - بمـا فيـها تلـك الـتي تمثـل السـكان الصـرب - بالمشاركة كمراقبين في العملية الانتخابية. وترى المكسـيك أن من الجوهري أن يشارك أعضاء المجتمع الصربي والأقليات الأخرى، بما فيهم اللاجئون والمشـردون داخليا، في العمليـة الانتخابية. ونرحب بالتدابير التي تتخذها بعثة الأمـم المتحدة، بالتعاون مع سلطات جمهوريتي صربيا والجبل الأسود، لكي تكفل أن يصوت المقيمون خارج كوسوفو بالبريد.

وكمـا قيـل آنفـا، تشـكل عـودة اللاجئين والمشـردين إلى مجتمعـاهم الأصليـة شـرطا أساسـيا لتحقيـق المصالحـة في كوسـوفو والتوصـل إلى الهـدف النـهائي لكوسـوفو المتعـددة الأعـراق. ولهـذا، أكـدت في بيـاني السـابق الأهميـة الـتي تعلقـها المكسيك على وثيقـة بعثـة الأمـم المتحـدة لـلإدارة المؤقتـة في كوسـوفو، الـتي أرسـت مبـادئ العـودة المستدامة. ويسـرنا أن نذكـر أنـه بـدأت تظـهر لأول مـرة منـذ وصـول بعثـة الأمـم المتحـدة إلى كوسـوفو، بيئـة مؤاتيـة لإجـراء حـوار في مـا بـين الأعـراق ولإمكانيـة العـودة. ونرجـو أن يسـتمر وجـود هـذه البيئة وأن تبذل البعثة قصارى جهدها لكـي تضمـن أنـه يمكـن مـن الناحيـة العمليـة تنفيـذ مبـادئ العـودة المسـتدامة للاجئـين والمشردين.

والأهـداف الـتي ترمـي إليـها البعثـة والصعوبـات الـتي تواجههـا عديـدة، وأود أن أضـم صـوتي إلى الوفـود الـتي أعطيـت الكلمـة قبلـي في أن ألقـي الضـوء علـى بعـض شـواغل وفـد بلادي.

أولا، في مـا يتعلـق بالإشـارة السـابقة إلى حالـة متروفيكـا، نـرى أن التعـاون في مـا بـين سـلطات جمهوريـة يوغوسلافيا الاتحاديـة أمـر أساسـي لحسـم مشـكلة الهيـاكل الموازيـة. ثانيـا، نـود أن نُعـرب عـن قلقنـا إزاء تخفيـض ميزانيـة البعثـة، الذي يمكن أن يؤثر سلبيا علـى الوفـاء بمهامـها. أخـيرا، أود أن أشير إلى ما ذكره السيد شتاينر عن أهمية ضمان تدفق الموارد المالية إلى كوسوفو. فمما لا شك فيه أن أهم نقطة في ضمـان تدفـق هـذه المـوارد الماليـة هـي الاسـتتباب التـام لحكـم القانون والتقيد التام بالقوانين في كوسوفو.

وبالرغم من ذلك فإننا نرى من الضروري، بالإضافة إلى تحقيـق هـذا الهـدف، تعزيـز اندمـاج اقتصـاد كوسـوفو في الاقتصـادين الأوروبي والعـالمي. وأود أن أعلـم في هـذا الصـدد مـا إذا كـان قـد جـرى بـذل محـاولات محـددة لتعزيـز برامـج الائتمانـات الصغـيرة شـبيهة بالمحـاولات الـتي نجـح تطبيقـها في أمـاكن أخـرى مـن العـالم، وذلـك لكفالـة أن تتـاح للاجئـين العائدين إلى مجتمعاهم المحلية فرصة البدء في أنشـطة اقتصادية، ومن ثم للنهوض برفاه هذه المجتمعات بشكل مباشر.

ومن الواضح أن الاتجاه الذي تتخذه الجهات المانحة أساسي لتحقيق كل ذلك. ويود وفدي أن يناشد من يقدمون تبرعات كبيرة حتى الآن من أجل الانتعاش الاقتصادي لكوسوفو ألا يغفلوا ذلك الجانب.

السيد ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن ترحيبي بالسيد نيبويشا كوفيتش، نائب رئيس الوزراء في جمهورية صربيا اليوغوسلافية ورئيس مركز التنسيق التابع لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا لشؤون كوسوفو وميتوهيا، وأن أشكره على البيان الذي أدلى به. كما أود أن أرحب بالسيد شتاينر. وقد أصغينا باهتمام للمعلومات البالغة الفائدة التي قدمها لنا لتوه عن الحالة في كوسوفو.

ونرحب بالتقدم الملموس الذي أحرز، بما في ذلك تشكيل حكومة متعددة الأعراق، واعتماد خطة للحكم، وبدء الجمعية أعمالها. بيد أننا نود أن نشدد على ضرورة كفالة تمثيل الأقليات في اللجان البرلمانية وتوظيفهم في الخدمة المدنية. ونعرب أيضاً عن تأييدنا للجهود الجاري بذلها لإجراء الانتخابات البلدية في تشرين الأول/أكتوبر المقبل. ونرى أن نجاح هذه الانتخابات سيؤدي بالتأكيد إلى تعزيز العملية الديمقراطية.

ومن الضروري أن تراعى في تنفيذ البرامج الاقتصادية مصالح جميع الأفراد والجماعات في المقاطعة. وينبغي أن يواكب ذلك توطيد سيادة القانون في كافة أنحاء كوسوفو. وفي هذا الصدد، نؤيد إنشاء قدرات محلية لإقرار القانون والنظام.

أما مسألة عودة اللاجئين والمشردين، فضلاً عن إعادة دمجهم، فهي من الأهمية بمكان للمصالحة في كوسوفو. كما ينبغي إيلاء اهتمام بالغ بصفة خاصة لمصير المفقودين ولمسألة إعادة الممتلكات. ومن الضروري توفير الموارد الكافية لأداء هذا العمل. ونؤيد النداء الموجه من الأمين العام للجهات المانحة. ونرحب أيضاً باستخدام وسائط الإعلام لإذكاء الوعي بين أبناء الطوائف ونشجعه.

ومن دواعي سرورنا أن نحيط علماً بالجهود الجاري بذلها لتحسين العلاقات بين كوسوفو من ناحية وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة من ناحية أخرى. فقد أسهم هذا في إعادة الثقة وكفالة استمرار الحوار.

وختاماً، يعرب وفدي عن تأييده لمحتويات الفقرة ٦١ من تقرير الأمين العام فيما يتعلق بمعايير قياس التقدم المحرز. ونود أيضاً أن نؤكد ما يساورنا من القلق بشأن التخفيض الكبير الذي طرأ على ميزانية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، الأمر الذي من شأنه أن يجبرنا على نقل المسؤولية والسلطة إلى المؤسسات المؤقتة قبل الموعد المحدد. ونرجو أن يعطينا السيد شتاينر مزيداً من التفاصيل عن التدابير الجاري توخيها لمواجهة عواقب نقلها.

السيد ريفاس (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): يود وفد كولومبيا أن يستهل كلمته بالترحيب بالسيد نيبويشا كوفيتش، نائب رئيس وزراء جمهورية صربيا، وشكره على الإسهام الذي يقدمه لإقامة حكومة ومجتمع متعددي الأعراق في كوسوفو. ونود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر للسيد شتاينر، الممثل الخاص للأمين العام المسؤول عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على العمل الممتاز الذي يقوم به. وتعرب حكومتي عن تقديرها بصفة خاصة لما أظهره في الأشهر الأخيرة من الالتزام والتفاني في محاولة لكفالة تشكيل حكومة مؤقتة قوية في كوسوفو.

وقد قوى النجاح في نقل المهام إلى الجهاز التنفيذي المحلي الهيكل العام المتسم بالتعددية وتعدد الأعراق. وأود أيضاً أن أهنئ الجمعية، التي اعتمدت برنامج الحكومة على

أساس الاتفاق المبرم في ٢٨ شباط/فبراير والمعايير التي قدمها الممثل الخاص في بيانه الأول أمام مجلس الأمن في نيسان/أبريل الماضي.

ومنذ إنشاء الوزارة في حزيران/يونيه الماضي ونحن نتلقى بصفة متكررة أنباء إيجابية عن الأنشطة التي يضطلع بها الجهاز التشريعي فيما يتصل باستعداده لاتخاذ التدابير الضرورية لحماية مصالح مختلف الطوائف في كوسوفو. وقد أشارت عملية التحول الديمقراطي بوضوح إلى زيادة في مشاركة الطوائف في الهيئات المحلية. وعلى سبيل المثال، قررت الجمعية زيادة عدد أعضاء اللجان لكي تكفل تمثيلاً أفضل لطوائف الأقليات في عملية صنع القرار. ويمثل التحرك صوب إجراء الانتخابات البلدية، المحدد لها ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بالتأكيد اختباراً جدياً لعملية الاندماج السياسي والاجتماعي لأبناء كوسوفو. وقد كان السيد شتاينر على حق في تعزيز أفرقة مراقبة الانتخابات، وفوق كل شيء في تعزيز المشاركة النشطة من جانب جميع الطوائف في العملية الانتخابية منذ بدايتها الأولى.

وبالرغم من الجهود التي يبذلها الممثل الخاص لكفالة تهيئة الأوضاع الضرورية لضمان هيكل مؤقت للحكم الذاتي الفعال، لا بد لنا من مواصلة العمل على إقامة نظام قضائي متسم بالشفافية وتعزيز سيادة القانون. ويحملنا احتجاز بعض أفراد جيش تحرير كوسوفو مؤخراً على الاعتقاد بأن السلطات قائمة بمحاربة الجريمة المنظمة والإفلات من العقاب من خلال عمليات رسمية وقضائية فعالة.

ويساورنا القلق أيضاً بشأن استمرار مستوى مرتفع للبطالة، تقدر نسبته بـ ٥٧ في المائة. ومن دواعي الانشغال أيضاً ما ينطوي عليه ذلك من آثار بالنسبة لإعادة إنعاش كوسوفو اقتصادياً. ويشير تقرير الأمين العام إلى إمكانية حدوث ركود في عملية التوسع المالي، بالنظر إلى جملة أمور من بينها أداء قطاع الأعمال التجارية وشح الاستثمار الأجنبي أو امتناعه. ويشير التقرير أيضاً إلى نتائج الانخفاض في المنح وما له من تأثير سلبي على ميزانية كوسوفو الإجمالية. وبالرغم من الأنشطة المضطلع بها لتشجيع الاستثمار الأجنبي التي بدأها الاتحاد الأوروبي كانت خطوة حكيمة، نرى مع ذلك أنه لا بد من بذل مزيد من الجهود من جانب المجتمع الدولي لتعزيز النمو الاقتصادي في كوسوفو.

وأخيراً، نرى أهمية عاجلة لاستعراض عمليات عودة مئات اللاجئين والمشردين الكوسوفار وإعادة إدماجهم. ونؤيد الطلب الذي يعرب عنه الأمين العام في تقريره، حيث يذكّر الجهات المانحة بأن البعثة يجب أن تتمتع بالموارد الضرورية لكي تنجح في الاضطلاع بإعادة إدماج من شردهم الصراع في المجتمع. أما العملية التي لا غنى عنها والمتمثلة في كفالة أن تكون الحكومة المؤقتة شاملة لجميع الطوائف فيجب أن تكون مستدامة وأن تقوم على أساس من المشاركة التعددية والمتعددة الأعراق.

السيد جانغ ييشان (الصين) (تكلم بالصينية): أود أولاً، شأني شأن الوفود الأخرى، أن أرحب بالسيد نيبويشا كوفيتش في اجتماع اليوم، وأن أعرب عن امتناني للبيان الذي أدلى به. كما أنني ممتن للغاية للسيد شتاينر على إحاطته الإعلامية الشاملة.

ونرحب بالجهود التي يبذلها السيد شتاينر منذ توليه مقاليد منصبه لإيجاد استقرار في الحالة في كوسوفو والنهوض بالعملية السياسية وتعزيز قدرات نظامي الشرطة والقضاء وإصلاح وتنمية اقتصاد كوسوفو. فمن الواضح للجميع الإنجازات التي حققتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بقيادة السيد شتاينر للإسهام في الإدارة الفعالة من جانب الحكومة المؤقتة.

ويعرب الوفد الصيني عن تأييده لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بصدد تنفيذها على نحو يتسم بالشمول والفعالية لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وعن أمله في أن تتخذ، استنادا إلى عملها الحالي، المزيد من التدابير لمكافحة الجريمة المنظمة على طول حدود كوسوفو، وتحمي حرية وأمن الأقليات، بما في ذلك الصرب، وتسهل عودة اللاجئين، وتحل مشكلة المفقودين، كي يتسنى إنشاء مجتمع متعدد الأعراق في غضون وقت قريب من كوسوفو. وفضلا عن ذلك، نأمل في إقامة المزيد من التعاون بين الحكومة المؤقتة في كوسوفو وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

والآن، نوجه سؤالين للسيد شتاينر.

يتعلق السؤال الأول بالاسم الصحيح لكوسوفو. لقد ورد في الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام أن الجمعية فشلت في إدراج التعديلات التي اقترحها أعضاء الجمعية من صرب كوسوفو بشأن شروط العودة. وفضلا عن ذلك، لم تسمح الجمعية لأعضاء الجمعية من صرب كوسوفو باستخدام كوسوفو وميتوهيا كإسم كامل لكوسوفو. ونود أن نسمع آراء السيد شتاينر بشأن هذه المسألة، وكيف تم حسمها في نهاية الأمر.

وثانيا، فيما يتعلق بحالة الأمن على طول حدود كوسوفو، لقد قال الأمين العام في الفقرة ٢١ من التقرير أن الاتجاه العام للحالة الأمنية ظل مشجعا. ويظهر من مؤشرات الإجرام الرئيسية أن غالبية الجرائم كانت دوافعها اقتصادية. ولاحظنا أن عدد الجرائم الرئيسية المذكورة هو ست جرائم فقط، انطوت الجرائم الأساسية فيها على المخدرات والأسلحة. والمؤشرات المذكورة في هذا التقرير أقل بثمانية من المؤشرات التي ذكرت في التقرير الفصلي السابق له.

ونفهم أن التهريب لا يزال يمثل مشكلة خطيرة على طول حدود كوسوفو. ووفقا للتقارير، يعزى ذلك إلى حد ما إلى تخفيض القوة الأمنية الدولية في كوسوفو. ونود أن نستمع إلى تعليقات وآراء السيد شتاينر في هذا الصدد.

السيد جينغري (موريشيوس): نشكر السيد شتاينر، الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها هذا الصباح. ونشكر أيضا السيد كوفيتش، نائب رئيس الوزراء على بيانه المفيد.

وتشعر موريشيوس بالتشجيع إزاء التطورات الإيجابية العامة التي تحدث في كوسوفو. ويوضح تشكيل المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي، بتمثيل كامل من جميع الطوائف العرقية، عزم جميع الطوائف على العمل معا تحقيقا لمصالح سكان كوسوفو على أفضل وجه. ولاحظنا مع الارتياح تمثيل الطوائف من الأقليات أيضا في اللجان التنفيذية، بما ينسجم مع الإطار الدستوري. ولاحظنا أيضا أن الجمعية غالبا ما تأخذ في الاعتبار شواغل طوائف الأقليات. ونطلب من جمعية كوسوفو أن تنفتح بقدر أكبر لتمثيل طوائف الأقليات وتكفل تأييد جميع الأعضاء لقرارات الجمعية في المستقبل.

وبالمثل، لاحظنا أن جمعية كوسوفو تتمادى تدريجيا على مسؤوليات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، الأمر الذي اقتضى تدخل الممثل الخاص والإجراء الذي اتخذه مجلس الأمن فيما بعد. ونطلب من جمعية كوسوفو أن تركز على الاختصاصات المخولة لها وأن تتبع المبادئ التوجيهية التي حددتها مؤخرا بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو فيما يتعلق بتوزيع المسؤوليات بين المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي والبعثة. وينبغي أن تمثل الثقة بكل معانيها المبادئ الأساسية التي تؤكد العلاقة بين البعثة والمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي.

وشعرنا بالارتياح لما سمعناه من السيد شتاينر ومفاده أن الأعمال التحضيرية جارية على النحو الصحيح استعدادا

للانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في كوسوفو في شهر تشرين الأول/أكتوبر. ونأمل في أن تشارك طوائف الأقليات بصورة تامة في هذه الانتخابات. ولاحظ وفدي مع الارتياح شتى الخطوات التي اتخذها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بصدد الإعداد للانتخابات البلدية. وثمة أهمية خاصة لتوقيع ركن بناء المؤسسات التابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على مذكرة تفاهم مع مفوضية اللاجئين في صربيا ومع سلطات الجبل الأسود، والتي ترمي إلى تشجيع مدن كوسوفو والأشخاص الذين التجأوا إلى تلك المناطق لكي يدلوا بأصواتهم في تلك الانتخابات. وفي هذا السياق، تتسم مساهمة القادة السياسيين أيضا بالأهمية. ونطلب منهم أن يؤثروا بصورة إيجابية على مشاركة جميع طوائف الأقليات.

وبصدد قضية عودة طوائف الأقليات في الوطن في كوسوفو، نرحب بشتى الخطوات التي اتخذها حكومة كوسوفو لإدماج جميع طوائف الأقليات في مؤسساتها المؤقتة. ونشجع الحكومة على أن تسهل عودة اللاجئين والمشردين داخليا. ونشجع أيضا بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على أن تواصل شتى مشاريعها الهادفة إلى تأييد عودة الأقليات في سائر أرجاء المقاطعة.

أما إلغاء حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة للتأشيرات التي كانت تمنح لحاملي وثائق السفر التي تصدرها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فيمثل تعزيزا كبيرا لحرية الحركة وسيسهم في بناء الثقة المتبادلة عبر الحدود. وينبغي أن تواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مساعدة كوسوفو في تطبيع علاقاتها مع جيرانها في هذا الصدد.

ونعتقد بأنه ينبغي إيلاء قضيتين هامتين اهتماما جادا بغية إقرار سلام دائم لفترة طويلة ومستدام في كوسوفو.

أولا، ضرورة أن تصبح كوسوفو قادرة على الحصول على دعم مالي واقتصادي لتطوير قدرتها في شتى قطاعات إدارة الحكومة والشرطة. وثانيا، ضرورة مكافحة الجريمة المنظمة ونقل الإرهاب والتهريب، التي لم يتم كبحها بالكامل حتى الآن. وفي هذا السياق، نطلب من البلدان المجاورة أن تتعاون مع المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي ومع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من أجل التصدي لهذه القضية.

وأخيرا، نعرب عن تقديرنا للممثل الخاص ولفريقه على العمل الجيد الذي يقومان به تنفيذا لولايتهما بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد كافاناغه (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): نعرب نحن في هذا الوفد عن امتناننا الكبير للسيد شتاينر، الممثل الخاص، على إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها هذا الصباح. ونشكر أيضا السيد كوفيتش، نائب رئيس الوزراء على بيانه. ونعبر عن تقديرنا للعمل الذي أُنجز بصدد إعداد تقرير الأمين العام.

وتؤيد أيرلندا تماما البيان الذي سيدلي به في غضون وقت قصير ممثل الدانمرك بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وتشعر أيرلندا بالتشجيع إزاء زيادة تركيز المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي على المهام التي حددت لها في الفترة الأخيرة. ويعد سن أول تشريع لجمعية كوسوفو والعمل الأولي بشأن تشريع آخر خطوة هامة بصفة خاصة في هذا الصدد. ولكننا نعتقد بأنه ينبغي النظر إليها بصفتها ببساطة خطوة أولى.

ولا ينبغي للجمعية أن يحيد بصرها في الفترة المقبلة عن طائفة المجالات الهامة جدا الواقعة ضمن مسؤوليتها. وهناك، حسبما أكد من جديد السيد شتاينر، مرة أخرى هذا الصباح، حاجة مستمرة إلى إحراز تقدم عاجل في

قطاعي الصحة والتعليم، ولقد تأخر إحراز هذا التقدم بسبب انصراف الجمعية نحو مسؤوليات أخرى.

وإضافة إلى ضرورة إحراز المزيد من التقدم بصدد سن التشريعات، هناك حاجة مستمرة تقتضي من جميع القادة السياسيين أن يطوروا حوارا موضوعيا، داخل شتى الطوائف وفيما بينها، على حد سواء. ولن يتمكن القادة السياسيون من تمثيل الأوساط المناصرة لهم تمثيلا فعالا بدون إحراز تقدم حقيقي في هذا المجال. وسيكون هذا الحوار السياسي أحد الجوانب الرئيسية للتحضير للانتخابات البلدية، المقرر إجراؤها في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. ومن الأهمية بمكان الأخذ في الاعتبار آراء صرب الكوسوفو الأعضاء في الجمعية. ونشجع السيد شتاينر على جهوده الرامية إلى التصدي لهذه القضية ولغيرها من القضايا في الجمعية. ونحن نعلم في الحقيقة أنه يقوم بذلك بالفعل.

ونشعر بالتشجيع إزاء المرحلة الأولية من مراحل التحضير للانتخابات البلدية، بما في ذلك، اعتماد مجموعة كبيرة من الأحزاب السياسية.

إن مستوى المشاركة في التوثيق عملية مشجعة للغاية – ويمثل تحسنا كبيرا بالمقارنة إلى الانتخابات البلدية السابقة المعقودة في عام ٢٠٠٠. وإننا نتطلع إلى المشاركة الكاملة من جميع الطوائف في هذه الانتخابات.

ويشجعنا أيضا التقدم الذي أحرزته المؤسسات المؤقتة في إقرار إجراءات ملموسة تهدف إلى الوفاء بالمعايير التي حددها الممثل الخاص أمام المجلس في نيسان/أبريل. وكما قال الأمين العام، يجب أن يكون الهدف النهائي تولي أهل البلد للعملية، ومشاركة الجمعية مشاركة كاملة ستكون ذات أهمية بالغة لتحقيق هذه الغاية.

ويجب أن يكون التحسن في عمل المؤسسات المؤقتة مصحوبا بتقدم فعلي في إنشاء مجتمع قائم على حكم القانون. ولا يمكن ضمان مستقبل تطور كوسوفو إلا في بيئة كهذه. ولذلك فإن مما يشجعنا بعض التحسينات التي تمت في الحالة الأمنية العامة، وخاصة فيما يتعلق بانخفاض جرائم العنف. وإننا نؤيد تماما جهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الرامية إلى إنفاذ حكم القانون، مثلا، من خلال إلقاء القبض على أعضاء سابقين في جيش تحرير كوسوفو في الشهر الماضي، من بين اعتقال شخصيات أخرى بارزة. وما حدث مؤخرا من تحسن في الحالة الأمنية للأقليات يعطي أسبابا للأمل الحذر في أننا ندخل مرحلة جديدة في تاريخ كوسوفو المضطرب. ولا يمكن للديمقراطية أن تتركز إلا عندما لا تعود الجريمة والعنف يمثلان الكفة الراجحة.

وبينما ظل الاتجاه الإيجابي فيما يتعلق بدائرة شرطة كوسوفو مستمرا، فإنه أصبح الآن مصحوبا بدلائل على التغيير الحقيقي فيما يتعلق بتمثيل الأقليات في القضاء. وإننا نرحب بتعاون السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وفي صربيا فيما يتعلق بمسائل مثل حقوق التقاعد والضمان الاجتماعي، ولكن من الضروري أن يكون هناك تحرك سريع في تفكيك الهياكل القضائية الموازية، حتى يكون للتغييرات المقترحة أثر حقيقي على أرض الواقع. ولا تزال الحالة في ميتروفيتسا بوجه خاص غير مقبولة، ويجب أن يكون هناك تقدم مبكر في تفكيك الهياكل الأمنية الموازية.

وكما يوضح تقرير الأمين العام، يوجد الآن للمرة الأولى مناخ يمكن أن يؤدي حقا إلى تشجيع الحوار فيما بين الأعراق وعمليات العودة. وقامت جمعية كوسوفو، بناء على إشارات إيجابية جدا من رئيس الوزراء ريكسهيبي، باعتماد قرار هام في وقت سابق من هذا الشهر بشأن حقوق الطوائف وتهيئة الظروف الملائمة للعودة. وصحبت هذا زيادة صغيرة ولكنها مهمة فيما يتعلق بعودة الأقليات. ومما له أهمية أيضا زيادة المشاركة التعاونية المحلية الصغيرة الحجم.

وإن جهود المصالحة على هذا المستوى هي التي ستقرر في نهاية المطاف إمكانية اتخاذ خطوة حقيقية إلى الأمام في تيسير عودة عدد كبير من الأشخاص خلال السنتين المقبلتين. وإننا ندعم بالكامل جهود بعثة الأمم المتحدة على جميع المستويات الرامية إلى تيسير عملية الحوار والمصالحة.

وكما قلنا سابقا، من الضروري الآن أن نغتنم هذه الفرصة التي أتاحها هذا الزخم الإيجابي المتنامي، بما يشجع الجهود على الصعيدين المحلي والوطني. ووضع إطار عمل للتدابير الاقتصادية سيكون، بالطبع، عنصرا رئيسيا في تشجيع العودة الدائمة إلى كوسوفو.

ويرتبط التقدم فيما يتعلق بقضية العودة ارتباطا وثيقا بتطوير الحوار مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويشجعنا التقدم الذي أحرز مؤخرا من خلال اجتماعات الفريق العامل الرفيع المستوى. والتقدم التدريجي الذي أحرز بهذه الصيغة وبصيغ أخرى إنما يضع الأساس للتعاون الوثيق بين المؤسسات المؤقتة والسلطات في بلغراد.

وقد بدأت بعثة الأمم المتحدة ومؤسسات الحكم الذاتي التعاون على نحو وثيق بشأن التدابير الرامية إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية في كوسوفو. وإننا نرى أن من المهم إحراز تقدم في تهيئة الظروف الملائمة لكسب الثقة الحقيقية للمستثمرين في كوسوفو حتى يمكن أن يكون هناك تصور حقيقي للأمل، وخاصة بالنسبة للعاطلين عن العمل. ولا يمكن إحداث الاستقرار الحقيقي والدائم لفترة طويلة في كوسوفو إلا عن طريق التقدم على الجبهة الاقتصادية. ويصح هذا خصوصا فيما يتعلق بالعديد من الشباب العاطلين عن العمل.

واسمحوا لي أن أقول في الختام إن قدرة كوسوفو على أداء مهمتها تكمن في انتمائها إلى أوروبا. ويتوقف السلم والاستقرار في جنوب شرق أوروبا على نجاح تطور كوسوفو. ونحن نرى أنه ينبغي لقادة كوسوفو العمل على بناء مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق حقا بغية ضمان مضي كوسوفو على الطريق المؤدي إلى الإندماج في أوروبا. وستواصل أيرلندا، بالتعاون مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، دعم زيادة الإندماج والتعاون الإقليمي من خلال ميثاق الاستقرار وعملية تثبيت الاستقرار والارتباط.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد الكاميرون بنائب رئيس الوزراء كوفيتش والسيد شتاينر، الممثل الخاص للأمين العام. ونود أن نعرب للسيد شتاينر تقديرنا الكامل له على إحاطته الإعلامية المفصلة عن الحالة في كوسوفو. وقد تابعنا إحاطته باهتمام كبير، مثلما تابعنا بيان نائب رئيس الوزراء.

وفي بياننا الذي أدلينا به خلال الجلسة المعقودة عن كوسوفو في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أصر وفدي على ضرورة الاستفادة من الإشارات الإيجابية الواردة في تقرير الأمين العام بغية تعزيز ظهور استئناف النشاط الطبيعي في كوسوفو الذي ما زال هشا.

وقلنا حينذاك إن تعزيز الأمن ونزع سلاح جميع العصابات المسلحة وتشجيع عودة جميع الأقليات إجراءات ذات أولوية يجب الاضطلاع بها. ونلاحظ اليوم، أنه بفضل تفاني الرجال والنساء العاملين من أجل كوسوفو، قد أثمر بالفعل العمل المتعلق بتلك الأولويات، التي أدرجت في عمل السيد شتاينر. فالإشارات الضعيفة ولكن الإيجابية في الماضي التي كان يتعين البناء عليها قد تحولت اليوم إلى عناصر حقيقية، وتشير بالفعل إلى النجاح المحتمل للأمم المتحدة في كوسوفو.

وفي الواقع أن تشكيل حكومة متعددة الأعراق وبرلمان متعدد الأعراق بنفس القدر، وكذلك دائرة شرطة تمثل إحدى أفضل النماذج لمؤسسة حديثة متعددة الأعراق،

أمور تؤكد الطابع الراهن للحالة. ويرحب وفدي بالأهمية المولاة للمعلومات المتعلقة بعودة المشردين والأشخاص المفقودين، ولإدماج الأقليات في المؤسسات وللحوار فيما بين الأعراق من أجل المصالحة. ويرحب وفدي أيضا بجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وجهود بعض الدول، مثل أيرلندا والولايات المتحدة، في تعزيز قدرات البرلمانيين الكوسوفيين. والخبرة والمعرفة التي يمكن أن يكتسبها أولئك البرلمانيون من الإجراءات العملية للجمعيات الأخرى، بالإضافة إلى حكمتهم وتصميمهم، من شأنها توفير الإلهام لإيجاد حل محلي.

وربما يمكن للسيد شتاينر أن يبلغ المجلس عن تصوره للإسهام في حل مشكلة عدم اهتمام البرلمان بشواغل الأقليات. ومن الأسباب الأخرى للشعور بالارتياح إنشاء المجلس الاقتصادي والمالي، وكذلك مختلف المبادرات الداعية إلى تشجيع الاستثمار الخاص وتطوير القطاع المصرفي.

وتم أيضا إحراز تقدم ملحوظ في تعزيز حكم القانون في جميع أرجاء إقليم كوسوفو وفي مكافحة انعدام الأمن والإجرام بجميع أشكاله.

ويؤيد وفدي برنامج التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، الذي لا يمكن، مع ذلك، أن يحقق النتائج المرجوة إلا إذا ما ارتقت دوائر الشرطة والقضاء، التي أنشئت للتو أو أعيد تشكيلها، إلى مستوى الأمل المعقود عليها. وفي هذا الصدد، تقودنا الحالة الراهنة إلى التنبؤ بمستقبل مبشر، على الرغم من أن من المطلوب زيادة التعاون في أوساط سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فيما يتعلق بالأمور القضائية.

وفي حين أن التقييم العام للحالة إيجابي وأن عمل الأمم المتحدة في كوسوفو له دينامية إيجابية في مرحلته الحالية، هناك ما يدعو للبقاء على يقظة والتحلي بالواقعية والمرونة. والواقع أنه بينما رحب الأمين العام بالنتائج السارة المحرزة، فإنه قد أكد على بواعث قلقه – وربما تكون هذه كلمة قوية، ولكنها في الواقع بواعث قلق – بشأن مشكلة التمييز الواضح بين المسؤوليات المحالة والمسؤوليات التي يحتفظ بها ممثله الخاص.

وبعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية، قال لنا السيد شتاينر إنه يرى أن الوقت قد حان في إطار المرحلة الجديدة من عملية الأمم المتحدة لتحقيق انتقال تدريجي للسلطة في كوسوفو إلى المؤسسات الانتقالية بدون المساس بالمركز السياسي لهذا الإقليم في المستقبل.

وقد أيدناه، مثلما فعل أعضاء مجلس الأمن الآخرون. ونكرر له هذا التأييد اليوم، وندعو سلطات كوسوفو إلى الالتزام الصارم بالأحكام الواردة في الإطار الدستوري. وهذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما في وئام وتنفيذ البرنامج والعملية الجاري تنفيذهما حاليا.

كما أن الأمين العام قد أكد على الصعوبات الناجمة عن قيود الميزانية – خاصة في المجالات المتعلقة بعودة النازحين وفي قطاع الخدمة المدنية. وبالنسبة للقطاع الأخير، نود أن نشجع كل الجهود المبذولة لتعزيز عملية تعيين الموظفين، مع أخذ التوازنات الضرورية هناك في الاعتبار. وعلى صعيد المرتبات، نرى أنه لا بد من توخي جانب الحذر وتَبَيُّن مستوى المعيشة الفعلي في المنطقة. وعلى المرء أيضا أن يأخذ في الاعتبار الدور الذي يتوخى أن يقوم به القطاع الخاص.

إن عودة الحياة إلى مجراها الطبيعي في كوسوفو ستستغرق وقتا طويلا؛ وسيتطلب ذلك الصبر والمثابرة، وفي المقام الأول المهارة. وهذه كلها فضائل مطلوبة كيما يتسنى لكوسوفو أن تصبح جزءا من أسرة البلقان الكبرى، الخالية من مظاهر الكراهية والعنف والحرب القديمة.

وبغية الوصول إلى هذا الهدف النهائي، علينا أن نمر بمراحل وسطى هامة. ومنها تنظيم الانتخابات البلدية المزمع إجراؤها في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ونعرب عن كل تقديرنا لما تفعله بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لضمان مشاركة واسعة في الانتخابات، بما في ذلك من جانب الناخبين المتواجدين خارج كوسوفو حاليا، على أن يتم ذلك في إطار من النظام والشفافية.

وفي هذه المرحلة، لا يسع وفدي أن يشارك في أي فكرة قد تعوق العمل الجاد الجاري نحو تحقيق المصالحة بين جميع العناصر التي يتألف منها سكان كوسوفو. ونقول "لا" لـ "التقسيم إلى كانتونات"، ويناشد وفد الكاميرون جميع العناصر الاجتماعية - السياسية في كوسوفو بالمشاركة في هذه المرحلة الانتخابية الثالثة بالكامل وبدون شروط.

إن بسط سلطة بعثة الأمم المتحدة في سائر أرجاء كوسوفو، خاصة في ميتروفيكا، والإبقاء على علاقات طيبة مع بلغراد وسكوبي هي، في رأينا، جوانب تستحق اهتماما خاصا من جانب الأمم المتحدة فيما تقوم به من أنشطة. ونجاح بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو يتوقف، أكثر من أي وقت مضى، على التعاون - وأقصد تعاون جميع العناصر الاجتماعية - السياسية المكونة لكوسوفو - وتعاون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة - وتعاون المجتمع الدولي، خاصة فيما يتعلق بالمسائل المالية.

وفي الختام، نشيد مرة أخرى بتفاني وفعالية السيد شتاينر في إدارته لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. إن ما حققه من إرساء معايير مرجعية لقياس التقدم المحرز يمكن أن يسجل في قائمة أفضل الممارسات المعمول بها هنا داخل الأمم المتحدة. كما نود أن نتوجه بالشكر والتشجيع لكافة المنظمات الدولية وموظفي بعثة الأمم المتحدة، الذين يعملون يوما بعد يوم في كوسوفو من أجل أن يتحقق السلام للجميع.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد مايكل شتاينر على إحاطته الإعلامية الممتازة، وأرحب كذلك بالسيد شوفيتش، نائب رئيس الوزراء في صربيا، ورئيس مركز التنسيق بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا من أجل كوسوفو.

وحيث أن ممثلة الدانمرك ستدلي بعد قليل ببيان باسم الاتحاد الأوروبي، سأكتفي ببعض الملاحظات.

إن الإيجابيات التي سجلناها في نيسان/أبريل الماضي منذ جاء السيد شتاينر إلى نيويورك في المرة الأخيرة، تتأكد الآن. والمرحلة الحالية حاسمة في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والتقدم المحرز يعطينا أملا كبيرا في أن تتحول جهود السلام التي يبذلها المجتمع الدولي إلى حقيقة واقعة. كما أن المعايير المرجعية التي وضعها الممثل الخاص توفر لنا أساسا سليما لقياس ما تحقق حتى الآن، خاصة ما يتعلق بإنشاء مؤسسات ديمقراطية انتقالية فعالة؛ وتحقيق الاندماج المتعدد الأعراق، وفقا لأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)؛ وسيادة القانون؛ وحرية الحركة وحق اللاجئين في العودة؛ وتخفيض قوام قوة حماية كوسوفو؛ وإقامة علاقة إيجابية مع بلغراد؛ وتطوير تعاون إقليمي؛ والتنمية الاقتصادية. وهذه كلها معايير مرجعية تسمح بقياس التقدم المحرز.

وقد تحقق تقدم كبير في الأشهر الأخيرة منذ تشكيل حكومة التحالف في آذار/مارس، وإقامة المؤسسات الديمقراطية. ويشجعنا أن يتم نقل بعض الصلاحيات من بعثة الأمم المتحدة إلى السلطات التنفيذية، وكذلك تلك العملية التشريعية التي تتطور بشكل تدريجي هناك. ويشهد على ذلك، على سبيل المثال، اعتماد القرار في ٤ تموز/يوليه بشأن عودة اللاجئين والنازحين. ويمثل هذا القرار خطوة إيجابية

مهمة، ينبغي أن ينطلق منها العمل في جمعية كوسوفو في المستقبل بنفس الروح.

ومن شأن الانتخابات البلدية المقبلة أن تتيح الفرصة لزيادة تعزيز القاعدة الديمقراطية للمؤسسات الانتقالية من خلال إتاحة فرصة جديدة للطوائف التي لم تشارك في انتخابات ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ للمشاركة في انتخابات عام ٢٠٠٢. وينبغي أن يكون هذا أحد الأهداف الرئيسية للبعثة في الشهور المقبلة.

وفي كوسوفو، تعد سيادة القانون، والتنمية الاقتصادية، وإقامة مجتمع المساواة للجميع ولجميع الطوائف، مقتضيات مترابطة فيما بينها. ولا بد أن يكون ثمة تقدم في هذه المجالات الثلاثة في آن واحد، بغية ضمان إرساء مستقبل دائم متعدد الأعراق.

ونرحب بالتقدم المحرز في الحوار بين الأعراق. ورغم تواضع أعداد العائدين من اللاجئين والنازحين إلى ديارهم بشكل مستدام، فثمة أمل وطيد في تحقيق عملية المصالحة بين الطوائف. وبالمثل، فإن تحديد مصير المفقودين يبقى أمرا لا غنى عنه. وهذا الجهد مهم جدا بالنسبة للسكان حيث أنه سيمكنهم من فتح صفحة جديدة وطي صفحة الماضي بيسر أكبر. ومما ييسر عودة النازحين أن توفر لهم حرية تنقل أفضل على كل أراضي كوسوفو. ويدلل على ذلك ما أحرز من تقدم مؤخرا في علاقات بعثة الأمم المتحدة ببلغراد، وفقا لوثيقة مشتركة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. والمكافحة الناجعة للجريمة شرط آخر، وتمثل الاعتقالات الأخيرة التي قامت بها البعثة بادرة طيبة في هذا الصدد.

ويجدر بنا أن نُذَكِّر بضرورة بسط سلطة البعثة على جميع أراضي كوسوفو مع الإبقاء عليها وممارسة صلاحياتها كاملة، عدا تلك التي يجري نقلها إلى المؤسسات المحلية وفقا للإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت في كوسوفو. ويجب أن ينطبق هذا على ميتروفيكا، حيث نحيي جهود البعثة وقوة حماية كوسوفو من أجل تطبيق نهج شامل وتدريجي بالتعاون مع السلطات في بلغراد، بغية تفكيك الهياكل الموازية. وهذا ينطبق أيضا على العلاقات الخارجية لكوسوفو، التي تبقى اختصاصا بحتا للبعثة والممثل الخاص للأمين العام، السيد شتاينر.

إن تعميق علاقات بعثة الأمم المتحدة، لا سيما مع بلغراد وسكوبي، كما جاء في تقرير الأمين العام، أمر جدير بالتشجيع. كما ينبغي دعم قيام تعاون إقليمي في إطار من روح مؤتمر قمة زغرب. ويمكن القول بوجه عام أن لجميع الطوائف مصلحة كبيرة في احترام سلطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بغية ضمان تطور عملية الحكم الذاتي المؤقت على نحو سليم، في إطار من روح القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

أخيرا، أود أن أنوه بالتعاون الجيد القائم في الميدان بين البعثة وقوة حماية كوسوفو.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ الممثل الخاص شتاينر على مواصلته إحراز التقدم في تنفيذ الولاية التي حددناها في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وأن أعرب أيضاً عن تقديري البالغ لحضور نائب رئيس وزراء صربيا، السيد كوفيتش، وللبيان الذي أدلى به صباح اليوم.

وقد استمعنا إلى بيانين على قدر كبير من الإفادة والتشويق في بداية هذه المناقشة، وسواء اعتبر المرء الكأس نصف مليء أو نصف فارغ، أو ربما ربعه ممتلئ وثلاثة أرباعه فارغة في هذه الحالة، فمن الواضح فيما أرى من هذين البيانين أن هناك قدراً كبيراً من الاتفاق على الأهداف التي نرمي إليه من مسعانا هنا، وأرى ذلك شيئاً إيجابياً. كما أن من الواضح حدوث تقدم مشجع على عدد من الجبهات،

ولا سيما فيما يتعلق بمعايير الحكم الرشيد التي لم يمض على عرضها هنا سوى ثلاثة أشهر.

ويبرهن ذلك التقدم المبدئي وتلك الاحتمالات الطيبة بالنسبة للمستقبل على حكمة النهج الذي يقدم معايير الحكم الرشيد على أي مناقشة قبل الأوان للمسائل المتعلقة بالمركز السياسي.

وكما أشار كل من السيد شتاينر ونائب رئيس الوزراء في ملاحظاتهما، ولو بطرق مختلفة، فلكي ننجح في كوسوفو، لا بد لشعب كوسوفو من التغلب على تاريخه الشاق والحافل بالانفعالات. وتلك العملية على ما يبدو في سبيلها لأن تبدأ.

وقد رأت الولايات المتحدة منذ مدة طويلة أن المفتاح الوحيد لهذا النجاح سيكمن في بناء الثقة فيما بين جميع فئات السكان الذين ستتولى مؤسسات الحكومة إدارة شؤوهم على نحو ديمقراطي والذين سيحترمون جميعاً سيادة القانون بشكل تام، ويبدو أن ذلك أيضاً يبدأ الآن.

ونرى من المشجع الآن التقدم المتواصل الذي يتم إحرازه في تعزيز المحاكم وفي كفالة تقديم كل مرتكبي الجرائم للعدالة. ونشيد بالقضاة الدوليين الإضافيين وبالاتفاق الذي تم التوصل إليه لزيادة عدد القضاة والمدعين العامين الصرب.

ومن التطورات الإيجابية الأخرى اعتقال مرتكبي الجرائم ذات الدوافع العرقية ومحاكمتهم بشكل ظاهر، وقد نجحت دائرة شرطة كوسوفو نجاحاً يفوق كل ما كان متوقعاً. وهي تضم في صفوفها عدداً كبيراً من النساء وأفراد الأقليات، وبالاتفاق مع القوة في ميتروفيتسا، قد تؤدي الآن دوراً ملائماً في توفير حرية التنقل والأمن للسكان المدنيين على كلا جانبي النهر.

ومع ذلك، فما بقي عمله في ميتروفيتسا أكبر من ذلك بكثير، ونحن نؤيد تأييداً كاملاً الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من أجل إحراز التقدم هناك.

ونرى أن التقدم المحرز على الجانب السياسي أمر مشجع أيضاً. فمن الملائم فيما أرى أن أول تشريع تقره الجمعية يتعلق بالمعاشات التقاعدية، وهي من المسائل الاجتماعية والاقتصادية الأساسية. وتتيح الانتخابات البلدية القادمة في الخريف فرصة لجميع أبناء كوسوفو للمشاركة في الحكم الذاتي لكوسوفو، وبالرغم من تفاوت التقدم المحرز في أرجاء كوسوفو، فإننا نشهد نشوء أحزاب سياسية عبر النطاق السياسي ومزيداً من التسامح إزاء بناء الجسور بين الطوائف.

وأخيراً، أقول كلمة عن العائدين. لقد كانت حكومتي من أقوى دعاة العودة المستدامة. وما زلنا نعتقد أن النجاح في هذه المسألة الصعبة سوف يستلزم التخطيط بعناية وموارد لا يستهان بها، ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي قامت به البعثة في إصدار الوثائق التي عممها السيد شتاينر صباح اليوم. ونشيد بالتقدم الذي بدأ إحرازه في هذا الصدد.

وقد قدمت الولايات المتحدة في هذا الشأن قرابة ٨ ملايين دولار للمنظمات غير الحكومية ولمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ونشجع جميع الجهات المانحة على النظر في طرق يمكنهم بها دعم هذه العملية. فقد أدت حالات العجز في التمويل ببعض الوكالات التابعة للأمم المتحدة إلى التفكير في ترك كوسوفو، الأمر الذي من شأنه أن يضر إضراراً جسيماً بما تحاول البعثة عمله فيما يتعلق بمسألة العائدين.

وقد خصصت حكومتي قدراً كبيراً من الموارد لطائفة عريضة من المسائل والمبادرات، بما فيها قوة شرطة كوسوفو، وفرقة حماية كوسوفو، ومحاكم كوسوفو،

وعمليات العودة المستدامة. وثمة تحديات كبيرة ما برحت ماثلة في كوسوفو، ولكن يجب أن يكون المانحون على استعداد للتصدي لجميع المشاكل، بغضّ النظر عن صعوبتها.

وأكتفي في ختام كلمتي بالإعراب عن تأييدنا القوي للجهود التي يبذلها السيد شتاينر والبعثة، ونتطلع إلى استمرار التقدم في الوفاء بولاية البعثة خلال الأشهر المقبلة.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): وأنا أيضاً أود أن أرحب بنائب رئيس الوزراء كوفيتش في هذا الاجتماع. كما أود أن أتوجه بالشكر للممثل الخاص شتاينر على إحاطته وأن أثني عليه وعلى موظفيه لجهودهم التي لا تعرف الكلل من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتحقيق المعايير، وليس أقلها ما يتعلق بسيادة القانون، وحقوق الأقليات، وعودة المشردين داخلياً. وسأبدي بعض ملاحظات موجزة بشأن هذه المسائل.

ونعرب عن ترحيبنا بالبروتوكولات الموقعة في ٨ تموز/يوليه في بلغراد بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ووزارة العدل الصربية فيما يتعلق بعودة ٤٠ من القضاة والمدعين العامين من صرب كوسوفو إلى المقاطعة. وهذا في رأينا خطوة إيجابية صوب إرساء سيادة القانون في كوسوفو، فضلاً عن تعزيز التعاون العملي والملموس بين بريستينا وبلغراد. علاوة على ذلك، فهو يمكن أن يسهم بشكل إيجابي في بناء الثقة لدى صرب كوسوفو في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي.

وتعرب النرويج عن ترحيبها بأول عودة منظمة ملموسة للصرب المشردين داخلياً ، التي يتوقع بدؤها في بلديتي بيك وكلينا. وبالرغم من الصورة العامة القاتمة فيما يتعلق بالعودة الفعلية للمشردين داخلياً واللاجئين إلى كوسوفو، من المطمئن أن عدد العائدين فاق عدد المغادرين في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٢. ونؤيد تأييداً كاملاً الممثل الخاص شتاينر في تركيزه القوي على هذه المسألة.

ونود أن نشدد على أهمية التنسيق بين المنظمات المشتركة في تيسير عمليات العودة. ومما يبرز هذه النقطة أزمة التمويل الراهنة التي تعاني منها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتهديد الذي تمثله بالنسبة لاستمرار عملية المفوضية في كوسوفو.

ونود أن نحث البعثة والمفوضية ومركز تنسيق كوسوفو والسلطات في بلغراد وبريستينا على بذل قصارى وسعها لتنسيق الجهود المرتبطة بالعودة. وينبغي للمجتمع الدولي بدوره أن يكفل توافر التمويل الضروري لدى المفوضية للقيام بهذا العمل البالغ الأهمية.

ومن دواعي أسفنا وقوع عدة حوادث مؤسفة للغاية في كوسوفو خلال العدة أسابيع الماضية. ففي ١٤ تموز/يوليه، حاول ما يقرب من ٨٠ من ألبان كوسوفو الحيلولة دون عقد نحو ١٠٠ من صرب كوسوفو، ومن بينهم الأسقف أرتيميا، احتفالاً دينياً في الدير الأرثوذكسي المهدم في زوتشيستا. وأعقب هذا محاولتين لإشعال الحرائق في بقايا الدير.

ويشكل وضع ”ملصقات الكراهية“ التي شوهدت في بريستينا وبيك وميتروفيتسا في الآونة الأخيرة انتكاسة أخرى في رأينا. فقد صورت هذه الملصقات جندياً صربياً يقطع عنق صبي ألباني، وصحبها النص ”لا تسمحوا للمجرمين بالعودة إلى كوسوفو“. ومن الواضح أن هذه الملصقات أعمال جيدة التنظيم من أعمال الدعاية السياسية الرامية إلى تقويض المصالحة فيما بين الطوائف والإضرار بإعادة العلاقات العرقية إلى طبيعتها في كوسوفو.

ونتوقع من القـادة السياسيين المسؤولين في كوسوفو أن يتخذوا موقفاً حازماً يستند إلى المبادئ في مواجهة أعمال التعصب والتمييز والسلوك الإجرامي.

وختاماً، ترحب النرويج بإجراء الانتخابات المحلية في جنوب صربيا وتأمل أن تشكل مساهمة إيجابية في استتباب الاستقرار الإقليمي. ويمكـن لهـذه الانتخابـات إذا احـترمت جميـع الأطـراف نتائجـها أن تضيـف إلى اسـتقرار المنطقـة برمتها، بالإضافة إلى تعزيز الاستقرار في البلديات الجنوبية في صربيا.

السـيد غـاتيلوف (الاتحـاد الروسـي) (تكلـم بالروسية): ونحن أيضاً يسرنا أن نرحب في هـذا الاجتماع اليوم في مجلس الأمن بالسيد شـتاينر والسـيد كوفيتـش. واتسمت مناقشتنا بفضل مشاركتهم بصيغة بناءة وعملية، مثلما هو الحال دائما حينما يشتركون.

ويقدم تقرير الأمين العام عـن بعثـة الأمـم المتحـدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو صورة كاملة عن الحالة في ذلـك الجـزء مـن جمهوريـة يوغوسـلافيا الاتحاديـة. ونوافـق علـى التقييمات والنتائج الرئيسية التي خلص إليها التقرير. بيد أننا نشعر، في الوقت نفسه، بـأن الحالـة في كوسـوفو أصبحـت أكثر تعقيدا وتمثل مشكلة. ونوافق على أننـا يمكـن أن نشـعر بالسرور اليوم بشأن أوجه معينة من التقدم المحرز بصدد تنفيذ قـرار مجلس الأمـن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ونرحـب بعـودة الحيـاة الطبيعية إلى كوسوفو. وثمة ما يبرر القول بـأن البعثة نجحـت، على نحو ما يظهر أكثر ما يظهر في إجراء المزيد مـن الحـوار مع بلغراد، وفي التحرك نحو حل مشكلة متروفيكـا وفي زيـادة مشـاركة الطوائـف الصربيـة بصـورة عمليـة في الانتخابـات البلدية القادمة. ومـن الأهميـة بمكـان تسـوية مسـألة طريقـة مشـاركة الصـرب في جـهاز شـرطة كوسـوفو في المنطقـة الشمالية.

والخطـوة الأخـرى في الاتجـاه الصحيـح تتمثـل في الجـهود الـتي تبذلهـا بعثـة الأمـم المتحـدة لـلإدارة المؤقتـة في كوسوفو لتشجيع الكوسوفيين الذين تتوفر لديـهم خـبرات قانونيـة علـى الانضمـام إلى الجـهاز القضـائي الـذي يجـري إنشاؤه حاليا في كوسوفو. وفي هذا الصدد، نعرب عـن بـالغ تقديرنـا للجهود التي يبذلها السـيد شـتاينر، الممثـل الخـاص، لتعزيـز هـذه الاتجاهـات الإيجابيـة أكـثر ممـا وصلـت إليـه. وبوسعنا أن نقول بصورة عامة إن بعثة الأمم المتحدة لـلإدارة المؤقتة في كوسوفو قد تحركت قدما بصدد إنشاء المؤسسات المؤقتـة للحكـم الـذاتي. لقـد تشـكلت الحكومـة، وهـي تعمـل حاليا، كما تعمل السلطات الصربية، والرئيس، والجمعية.

وفي الوقت نفسه، وبالرغم من البيانـات عـن الالـتزام بتعدديـة الأعـراق، غالبـا مـا تتجـاهل تلـك المؤسسـات في الممارسة مصالح الأقليات. وآخر مثال على ذلـك هـو غيـاب أي إشارة - بسبب موقف الغالبية الألبانية - إلى جامعة شمال كوسـوفو في قـانون التعليـم العـالي الـذي اعتمدتـه الجمعيـة في ٢٥ تموز/يوليه. لقد أنشأ التحالف من أجل العودة، بناء علـى توصيات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسـوفو، آليـة لحماية الأقليات، وفقا للإطار الدستوري. وبغيـة السـعي إلى تسوية صحيحة، ينبغي أن تظهر الأطراف الألبانيـة المزيـد مـن الاحـترام بـالطوائف الأخـرى. ويتسـم ذلـك بأهميـة خاصـة في ضوء الانتخابات المقبلة.

ونرحـب بإقامـة المزيـد مـن الاتصـالات المنتظمـة بـين الممثـل الخـاص وقـادة التحـالف مـن أجـل العـودة بغيـة مناقشـة مشاكل الطائفة الصربية في كوسوفو. ونعتقد بأن الحـوار بـين السـيد شـتاينر والسـيد كوفيتـش، رئيـس مركـز التنسـيق اليوغوسـلافي في كوسـوفو يـؤتي ثمـاره. لقـد أوشـكا علـى اسـتكمال العمـل بشـأن اتفـاق يتضمـن اعـتراف سـلطات يوغوسلافيا بلوحات أرقام السيارات التي تصدرها بعثة الأمـم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسـوفو. وبـدأت الأطـراف أيضـا

في مناقشة مسألة إضفاء طابع اللامركزية على نظام الحكم الذاتي المحلي في كوسوفو.

ومن الأهمية بمكان التدابير التي تتخذها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتعزيز القانون والنظام. وثمة تطور إيجابي يتمثل في إلقاء القبض على أعضاء سابقين في جيش تحرير كوسوفو. ومنذ بداية هذه السنة، فتحت ثلاث قضايا، تنطوي على ١٧ شخصا، بمن فيهم أعضاء في فرقة حماية كوسوفو وفي جهاز شرطة كوسوفو. وفي الوقت نفسه، ثمة مسألة تثير القلق وهي الاستجابة الحرجة لما تقوم به فرقة حماية كوسوفو للوجود الدولي. لقد بذلت محاولات لإضعاف الثقة بالعمل الذي يقوم به الوجود الدولي. ولا يخفى على أحد أن فرقة حماية كوسوفو تظل منظمة شبه عسكرية وهي ببساطة فرع من جيش تحرير كوسوفو.

لذلك، نرى أن موقف القوة الأمنية الدولية في كوسوفو غير مفهوم لأنها تؤيد في نهاية الأمر مركز فرقة حماية كوسوفو. وإلا، كيف يمكن تفسير إقامة احتفال في حزيران/يونيه، بحضور قادة القوة الأمنية الدولية في كوسوفو، لمنح رتب عسكرية لأعضاء في فرقة حماية كوسوفو، تضمنت منح رتبة فريق أول؟ يتعين علي أن أقول إن ذلك الاحتفال لا يمكن أن يوصف بأنه عمل مدني.

ويتعين علينا أيضا أن نشير إلى استمرار المشاكل في مجالات أخرى من عملية التسوية. ولا تزال مسائل الحكم الذاتي المحلي تتصف بالصعوبة. ولا بد من إيجاد حل لمركز الأجهزة المحلية بطريقة يكون من شأنها أن تيسر احترام حقوق الأقليات.

وفيما يتعلق باللاجئين - استرعى كل من السيد شتاينر والسيد كوفيتش الانتباه إلى تلك الحالة - وتبين الإحصاءات عن عودة اللاجئين والمشردين إلى كوسوفو أنه عاد زهاء ٠٠٠ ١ شخص إلى المقاطعة في أول ستة أشهر من هذه السنة. وبلغ عدد الصرب أقل من نصف عدد العائدين. ومن طبيعة هذه الحالة أن الأشخاص يتدفقون إلى خارج هذه المقاطعة في نفس الوقت. ولا يسعنا، عند هذه النقطة، أن نتكلم عن إحراز أي تقدم ذي شأن في هذا الصدد. وببساطة ليس بالمستطاع مناقشة إنشاء كوسوفو متعددة الجنسيات وديمقراطية ما لم يتم حل مشكلة اللاجئين.

ويعزى السبب الرئيسي لقلة الحركة إلى عدم وجود أمن حقيقي وعلى نحو متكافئ لجميع الطوائف الوطنية. وهناك أيضا مشاكل خطيرة تتعلق بحرية حركة غير الألبان. ويذكر تقرير الأمين العام - وليس هذا من قبيل الصدفة - حالات محددة، أبعد ما تكون عن كونها حالات منعزلة، تم فيها إلقاء الحجارة على سيارة صرب كوسوفو. وهناك أمثلة أخرى مماثلة على هذه الأمور.

وفي سياق التسوية في كوسوفو، يتعين علينا أن ننظر أيضا إلى العوامل الخارجية. وعلى سبيل المثال، ثمة مهمة من مهام الممثل الخاص تتمثل في العمل السياسي الوقائي مع ممثلي ألبان كوسوفو فيما يتعلق بترسيم الحدود اليوغوسلافية - المقدونية على نحو مؤكد. ونعتقد بصورة عامة بأنه لا بد من سير العلاقات الخارجية للمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي على نحو صارم وفقا للإطار الدستوري المؤقت ولا بد أن تحترم احتراما تاما السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وتدعو الحاجة إلى القيام بإجراءات وقائية في هذا الصدد وإلى قيام ممثلي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، والسيد شتاينر شخصيا، برصد أنشطة مؤسسات المقاطعة.

ونعتقد بأنه يتعين تعزيز هذه الحالة الدينامية الإيجابية الشاملة الأخيرة في منطقة البلقان. لقد جرى حوار بنّاء بين صربيا والجبل الأسود، وحدثت حركة تدريجية نحو التوصل

إلى تسوية في مقدونيا، وحدثت زيادة في عملية تطبيع العلاقات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا، وحدث أيضا تقدم في عمليات أخرى.

ولدينا اقتناع بأن ذلك كله يمكن، بل يجب، أن يصبح حافزاً قوياً للتوصل إلى تسوية شاملة في كوسوفو وفقاً لقرارا مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف أعرب الآن عن بضع نقاط بصفتي ممثلاً للمملكة المتحدة.

نحن نؤيد تماماً البيان الذي ستدلي به ممثلة الدانمرك بعد قليل بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والذي يوضح أولوياتنا الجماعية فيما يتعلق بالسياسات، وهي تستند استناداً كاملاً إلى القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونعتبر مع شركائنا الأوروبيين أن رأي الأمين العام الذي يفيد بأنه قد تم قطع خطوة كبيرة للأمام خلال فترة الإبلاغ الراهنة هو الرأي الصائب. ولا شك مطلقاً في أن ما بقي عمله كثير، ولكننا نرى التقدم المحرز حتى الآن بمثابة كأس نصف ممتلئ وليس كأساً نصف فارغ.

وما زلنا نؤيد الأولويات التي حددها الممثل الخاص لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونشكره على البيان الذي أدلى به وعلى الإحاطة الإعلامية البالغة التفصيل التي قدمها صباح اليوم والتي أفادت في تزويدنا بآخر التطورات حتى الآن. ونؤيد بالمثل العمل الممتاز الذي تضطلع به قوة كوسوفو في مجال الأمن على أرض الواقع، فلا غنى مطلقاً عن العمل الذي تقوم به في هذا الصدد. كما نعرب عن امتناننا الشديد للبيان الذي أدلى به أمامنا نائب رئيس الوزراء صباح اليوم. ومن دواعي سعادتنا أن نشهد هذا التعاون بينه وبين الممثل الخاص بشأن المسائل المتبقية التي تنطوي على شيء من المشقة للطائفة الصربية.

وما برحت التحديات الرئيسية في المستقبل القريب تتمثل في توطيد سيادة القانون، وتعزيز التقدم الاقتصادي، وتهيئة الأوضاع لكفالة العودة المستدامة للمشردين. وترحب المملكة المتحدة بالاستكمال الذي تلقيناه عن تنفيذ عملية المعايير التي تلقى منا كل تأييد، ونتطلع إلى مزيد من التقارير بشكل منتظم في المستقبل.

ونعرب عن ترحيبنا باستمرار السيد كوفيتش في التزامه بمعالجة قضايا كوسوفو على نحو يهدف إلى تحقيق النتائج. ويسرنا أن نرى الاتفاقات المبرمة مؤخراً بين بلغراد والبعثة تأتي بقضاة صرب إلى الهياكل القضائية للبعثة، وهذا مثال جيد على الأعمال الجاري الاضطلاع بها لمتابعة تنفيذ عبارات الالتزام في الميدان، ونرجو أن نرى انتشاراً لذلك التوجه. كما أنه مثال طيب على تفادي الهياكل الموازية غير المشروعة.

ونرى من الضروري أن تقيم كوسوفو علاقات طيبة مع الآخرين في هذه المنطقة، وذلك لأسباب ليس أقلها إعطاء دفعة للتجارة والرخاء، غير أن جمعية كوسوفو لا بد من أن تتصرف في جميع الأوقات في إطار الشروط الواردة في القرارات ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري. وقد أصاب الممثل الخاص تماماً بإعلانه أن أي قواعد تصدرها الجمعية خارج الحدود المخولة لها لاغية كأن لم تكن.

وقد أصغينا بإمعان لما قاله السيد شتاينر عن اقتصاد كوسوفو، وأحطنا علماً على وجه الدقة بندائه الموجّه للحصول على الائتمانات اللازمة للاقتصاد، الأمر الذي سيتطلب مزيداً من التفكير والدراسة، وهو شيء يسرنا أن ننظر فيه بالتعاون مع شركائنا الأوروبيين. أما فيما يتعلق بالمستقبل، فنحن نتفق أيضاً مع مبدئه المتمثل في جعل المعايير قبل المركز، فذلك هو الترتيب الصحيح للأولويات.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس وأنتقل إلى قائمة المتكلمين وفقاً للمادة ٣٧.

أعطي الكلمة لممثلة الدانمرك، وأدعوها لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة لوج (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييدها لهذا البيان أيضاً بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التالية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي: إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا، والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلاً عن أيسلندا وليختنشتاين، وهما من بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

وأود أن أشكر نائب رئيس الوزراء، السيد نيبويشا كوفيتش، والممثل الخاص للأمين العام، السيد مايكل شتاينر، على بيانيهما. وتعزز الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص، بالإضافة إلى تقرير الأمين العام، الانطباع باستمرار إحراز التقدم في كوسوفو منذ الاستكمال الذي قدمه السيد شتاينر حين خاطب المجلس في المرة السابقة منذ ثلاثة أشهر. وبالرغم من ذلك، فلن ننجح في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) على الوجه الأكمل إلا من خلال جهد متواصل تبذله جميع الأطراف. وقد أخذ المجتمع الدولي على عاتقه المسؤولية عن كفالة استقرار كوسوفو وتنميتها على الأجل الطويل، وما زال الاتحاد الأوروبي على التزامه بتحقيق هذا الهدف.

ومن العناصر الهامة في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) إيجاد ثقافة تقوم على سيادة القانون. وكما أبلغنا الأمين العام، فقد اتخذت خطوة كبرى للأمام في أثناء فترة الإبلاغ هذه، وليس أقل ما أسهم في تلك الخطوة تشكيل حكومة كوسوفو المتعددة الأعراق. وقد لاحظنا أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمؤسسات المؤقتة قد كونتا علاقة بنّاءة فيما بينهما. وعلى مدى العامين الماضيين، عملت كوسوفو بنجاح على التوصل إلى تهيئة مناخ سياسي أكثر انفتاحاً. ويجب أن يستمر هذا التوجه.

ومن الأهمية بمكان أن يشارك في الانتخابات البلدية التي ستجري يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر أفراد جميع الطوائف، بمن فيهم أولئك الذين قاطعوا انتخابات عام ٢٠٠٠. لذلك فإن من المطمئن أن فترة التصديق على الكيانات السياسية التي انتهت مؤخراً قد أعطت مؤشرات تبشر بمزيد من مشاركة طوائف الأقليات. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تماماً الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لكفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة، ونحن على ثقة بأن السلطات في بلغراد ستؤكد مجدداً نداء العام الماضي الذي يدعو صرب كوسوفو إلى المشاركة في عملية الانتخاب.

ويوفر الإطار الدستوري تمييزاً واضحاً بين المسؤوليات المحولة وبين المسؤوليات التي يحتفظ بها الممثل الخاص. ونؤيد الممثل الخاص تماماً في رده الحازم على بعض المسائل التي وقعت مؤخراً فيما يتعلق بالمسؤوليات عن العلاقات الدولية. فمن الطبيعي أن تهتم المؤسسات المؤقتة بالقضايا التي لها تأثير على الحالة في كوسوفو، ولكن تركيزها ينبغي أن ينصب على المسائل المتصلة بولاياتها. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي مع الارتياح صدور مبادئ توجيهية الآن إلى المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي بشأن الدخول في اتفاقات مع الحكومات والمنظمات الدولية.

وتنطوي مشاركة الأقليات على أهمية حيوية لأداء النظام القضائي في كوسوفو وشرعيته. ومن ثم فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بالتفاهم الذي تم مؤخراً بين البعثة وبين

جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن تأمين مشاركة صرب كوسوفو في النظام القضائي المتعدد الأعراق. ونأمل أن تواصل البعثة بذل جهودها لزيادة عدد القضاة والمدعين العامين من أبناء الأقليات.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن بالغ القلق إزاء بطء عملية العودة إلى كوسوفو. ولذلك فإننا نرى من المطمئن إشارة الأمين العام إلى أن ثمة مناخاً أكثر ملاءمة لقبول العائدين قد أخذ في الظهور في المجتمعات المحلية، وذلك بفضل التزام البعثة بتحقيق العودة المستدامة في غضون هذا العام. وتوافر التمويل الكافي له أهمية حاسمة بالنسبة لكفالة إحراز تقدم بشأن حالات العودة، شأنه في ذلك شأن استمرار بقاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كوسوفو. ونرجو أن يسهم اتخاذ الجمعية في وقت سابق من هذا الشهر لقرار بشأن حقوق الطوائف والشروط اللازمة للعودة في الإسراع بعجلة هذه العملية. ومن التطورات الإيجابية كذلك عدم ورود أنباء عن وقوع اعتداءات جسيمة ذات دوافع عرقية، والتحسن الذي طرأ على حرية التنقل بالنسبة لصرب كوسوفو.

ويشكل عدم معرفة مصير الأقارب المفقودين مصدراً للتوتر الخطير لدى جميع الطوائف في كوسوفو وعائقاً رئيسياً في طريق المصالحة. ولذلك فإننا نثني على المساعي التي يبذلها الممثل الخاص شتاينر في هذا المجال ونؤيدها.

وفضلا عن ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يحث سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على مواصلة تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

إن الوضع في ميتروفيكا مازال يثير قلق الاتحاد الأوروبي. ولا بد من تفكيك الهياكل الموازية غير الشرعية في ميتروفيكا وفي الجزء الشمالي من كوسوفو، وأن تستعيد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو سلطتها الكاملة. ونناشد سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تواصل التعاون مع البعثة في ضمان أن تصبح ميتروفيكا جزءا لا يتجزأ من مجتمع كوسوفو وإدارتها.

كما أن الاتحاد الأوروبي يشجع على إحراز مزيد من التقدم في الحوار العام بين بعثة الأمم المتحدة وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وذلك على أساس الوثيقة المشتركة بين البعثة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، تنفيذا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

لقد تطرقت في هذا البيان إلى معظم المجالات التي تحددت لها معايير مرجعية. والاتحاد الأوروبي يؤكد دعمه القوي لعملية وضع المعايير هذه. وكما ذكر السيد شتاينر أمام المجلس في نيسان/أبريل، تمثل تلك المعايير توقعات بالنسبة لزعماء كوسوفو والجمهور بشكل عام. وإذا ما أريد لهذه العملية أن تنجح، لابد أن تكون ثمرة جهد مشترك تبذله البعثة والمؤسسات المؤقتة بغية التوصل إلى فهم مشترك بشأن دليل تفصيلي للمستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيكولوف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): في مستهل بياني، أود أن أشكر السيد شتاينر على إحاطته الإعلامية المفيدة، وأن أعرب عن الامتنان لنائب رئيس الوزراء السيد شوفيتش على بيانه. كما أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة التي أتيحت لي لمخاطبة مجلس الأمن.

إن حكومة جمهورية مقدونيا ترحب بالجهود والأنشطة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لمواصلة تحسين الأوضاع في كوسوفو، جمهورية

يوغوسلافيا الاتحادية. ونعتقد أن التطورات الإيجابية وكامل عملية تثبيت الاستقرار في كوسوفو سوف تستمر في المستقبل، إذا عملنا معا لبناء مجتمع متعدد الأعراق ومؤسسات ديمقراطية، وتوطيد الاقتصاد، وتحقيق تقدم ملحوظ في مجال الأمن، وتعزيز سيادة القانون، وإصلاح النظام القضائي ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والعنف وما إلى ذلك. وفي هذا الصدد، نرحب أيضا بمفهوم المعايير المرجعية الذي تم الأخذ به مؤخرا، وهو المفهوم الذي بلوره الأمين العام وممثله الخاص ونرى أنه ذو أهمية كبيرة في النهوض بعملية الديمقراطية في كوسوفو.

وبغية تيسير تنقل المواطنين من كوسوفو إلى جمهورية مقدونيا، ألغت حكومة جمهورية مقدونيا مؤخرا تأشيرات الدخول بالنسبة لحاملي وثائق السفر التي تصدرها بعثة الأمم المتحدة، واتخذت قرارا بالاعتراف بلوحات أرقام السيارات التي تصدرها البعثة.وفي الوقت نفسه، تبذل جهود مكثفة لإيجاد طرائق عملية لإصدار تصاريح مؤقتة لمواطني كوسوفو الذين يمتلكون مراعي في جمهورية مقدونيا، وكذلك لمواطني جمهورية مقدونيا الذين يمتلكون أراض في كوسوفو. وقد تقرر ذلك تيسيرا للتنقل داخل منطقة الحدود ولزراعة الأرض.

كما أن البروتوكول المعني بالتعاون في مجال الشرطة في المراحل الأخيرة للتوقيع. ويجري كذلك إعداد مذكرات أخرى بشأن الجمارك والنقل بالحافلات. وقررت الحكومة أيضا فتح معبر حدودي جديد في تانوشيفكي-كودرا فورا، بين جمهورية مقدونيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفضلا عن ذلك، أقامت السلطات المقدونية قناة للاتصال مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للتشاور بشأن كل المواضيع المذكورة آنفا بغية إيجاد حلول عملية. إلا أن اللجنة المشتركة للخبراء الوارد ذكرها في الفقرة ٥٢ من تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2002/779) لم تنشأ البتة.

وقبل الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب مرة أخرى باستجابة الممثل الخاص، السيد شتاينر بسرعة وحسم فيما يتعلق بإعلان السلطات المحلية في كوسوفو نبذ الاتفاق بشأن ترسيم الحدود وتعيينها بين جمهورية مقدونيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وتؤمن جمهورية مقدونيا إيمانا قويا بأن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي سيواصلان بذل الجهود لمنع أي أنشطة يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في منطقة الحدود والمنطقة ككل. وفي هذا الصدد، فإن دور بعثة الأمم المتحدة في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وجهود الممثل الخاص يكتسي أهمية قصوى لمنع حدوث أي نتائج محتملة قد تؤثر لا على الأمن الإقليمي فحسب، وإنما قد تمثل محاولات تمس سمعة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أخيرا، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد مجددا على الموقف الثابت لحكومة جمهورية مقدونيا فيما يتعلق بالحلول المقترحة للمشاكل التي يعانيها السكان المحليون بغية تيسير الاتصال بين السكان على جانبي الحدود بما يحقق الاحترام الكامل للاتفاق بشأن ترسيم الحدود وتعيينها بين جمهورية مقدونيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

السيد نيشو (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية):يرحب وفد ألبانيا بحضور الممثل الخاص للأمين العام، السيد مايكل شتاينر، والإحاطة الإعلامية التي وافانا بها في جلسة اليوم. ونؤيد كذلك تقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وبشكل خاص، نود أن نشيد بالأنشطة الهائلة التي تقوم بها البعثة وبرؤية والتزام الممثل الخاص شتاينر في قيادته للبعثة نحو إقامة مجتمع ديمقراطي منفتح في كوسوفو قادر على احترام إرادة الشعب

وتطلعاته الكبيرة في أن يصبح جزءا من أوروبا ومؤسساتها الديمقراطية.

إن القيادة الممتازة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وللممثل الخاص شتاينر قد أدت إلى نتائج ملموسة نحو إقامة المؤسسات الديمقراطية الفعالة وسيادة القانون، واللامركزية واقتصاد السوق ومكافحة الجريمة المنظمة. كما أنها أسهمت في إقامة مجتمع ديمقراطي منفتح ومتعدد الأعراق، لا يكون فيه أحد فوق القانون، وقبل كل شيء مجتمع يمكن فيه للألبان والصرب والبوسنيين وغيرهم أن يتعايشوا وأن يعملوا معا وأن يتقاسموا المسؤولية لبلدهم المشترك في كوسوفو الديمقراطية غير المقسمة التي هي جزء من أوروبا الديمقراطية.

إن المساهمة الكبيرة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة حماية كوسوفو منذ بداية أنشطتهما دليل على شرعية جهود المجتمع الدولي لجعل كوسوفو قصة نجاح. واليوم، فقد أجرت المؤسسات التمثيلية والديمقراطية في كوسوفو بنجاح انتخابات عامة لبرلمانها والحكومات المحلية، وأعادت بناء نظام التعليم الذي يتعلم من خلاله ٠٠٠ ٤٢٠ تلميذ في ١٢٠ مدرسة و ٠٠٠ ٥٠ طالب في الجامعات.

لقد شرعت كوسوفو في مسيرة سريعة لبناء الهياكل التحتية والاتصالات السلكية واللاسلكية وإعادة تنشيط مصادر الطاقة. وتعكف كوسوفو على توسيع نطاق علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية والتجارية مع بلاد البلقان، مواصلة السير على طريق الاندماج في جنوب شرقي أوروبا كشرط مسبق لا غنى عنه لزيادة اندماجها في أوروبا المتحدة.

وتنفيذ المعايير التي عرضها السيد شتاينر، الممثل الخاص للأمين العام، هنا في مجلس الأمن، مثل بناء مؤسسات ديمقراطية عاملة وإضفاء الصبغة المؤسسية على حكم القانون وحرية الحركة للجميع في كل مكان وعودة المشردين وإعادة إدماجهم وإعادة تنشيط اقتصاد كوسوفو وحقوق الملكية، هي الشرط الضروري الذي سيقود كوسوفو صوب أوروبا وتمثل هذه المعايير أيضا أثقل عبء في ما يتعلق بتوجيه إرادة الشعب الاتجاه الصحيح.

ومن الواضح أن كل هذا النجاح يتحقق في بيئة لا تثق فيها بعد مختلف الأطراف ببعضها البعض، حيث يحاول الماضي المفجع أن يُلقي بظلاله على المستقبل، وحيث ما زال البعض يعتبر كوسوفو جزءا من سيناريو وطني عازم على اكتساب سلطة سياسية. وفضلا عن ذلك، فإن الهياكل الموازية والمجموعات شبه العسكرية في شمال كوسوفو تحاول عرقلة إنشاء مجتمع متعدد الأعراق. وأخيرا، فإن السياسة التقليدية وعقلية البلقان المتجسدة في عدم الثقة، ما زالتا تسيطران على الأطراف الفاعلة المتعارضة، مما يمنعها من رؤية الواقع الإيجابي الذي لا رجعة عنه في المستقبل، والذي سيعمل على إرساء الاستقرار والسلام الإقليمي ويُفسح المجال لوجود إقليم ينعم بالرخاء والتكامل.

ولهذا، ستواصل حكومة ألبانيا دعم البعثة والممثل الخاص للأمين العام لتنفيذ مهامهما بنجاح. وقد طلب وفد ألبانيا في جلسة سابقة لمجلس الأمن حضور الممثلين الشرعيين للمؤسسات الديمقراطية في كوسوفو هذه الجلسة، التي يناقش فيها مستقبل مجتمعهم.

ونثني على مبادرة السيد شتاينر، الذي دعا مجموعة من الممثلين من جمعية كوسوفو إلى حضور جلسة اليوم. ومما يؤسف له أن هذا الإجراء البعيد النظر قد أسيء تفسيره عمدا وظلما في حدود بعض المصالح الضيقة. ونرى أنه لا بد للممثل الخاص أن يواصل الإصرار على وجود الممثلين الشرعيين لشعب كوسوفو في هذه الهيئة.

السيد تشوفيتش (يوغوسلافيا) (تكلم بالصربية، الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أود

أن أعلق على بعض الملاحظات التي أُثيرت. وأود أن أشكركم على كلماتكم الرقيقة التي وجهتموها إليَّ وإلى حكومة جمهورية يوغوسلافيا.

وأود أن أُذكر أن العودة لا يمكن أن تكون أحد المشاريع الـ ٣٠ التي يجري إعمالها. وحالة المشردين في يوغوسلافيا صعبة جدا، بل وفاجعة. فلدينا نحو ٠٠٠ ٧٠٠ من اللاجئين والمشردين. وقد نجحنا مرتين في منع الأفراد من إقامة الحواجز على الطرق المؤدية إلى كوسوفو. ونعتقد في الواقع أن الدعم المالي ضروري في هذا الصدد. وأحيي ما اقترحه وفد النرويج، وهو أننا يجب أن ننسق جهودنا في ما يتعلق بعودة المشردين إلى كوسوفو وميتوهيا.

وفي ما يتعلق بالمعايير، فقد أيدناها عندما عرضها السيد شتاينر، وما زلنا نؤيدها. ونريد أن نحسنها، وأكبر تحسين في هذا المجال هو البُعد الزمني، أي وضع خطة زمنية لإعمالها. وأشعر بالامتنان للرأي القائل بأنه علينا ألا نتكلم عن الوضع النهائي لكوسوفو وميتوهيا إلى أن نحقق معايير معينة.

وقد ذكرت ميتروفيتسا عدة مرات. وهي مسألة ومشكلة نواجهها جميعا. ومع ذلك، فإننا نحرز تقدما بطيئا في هذا المجال، وإنني متأكد من أنكم تتفهمون جميع الحقائق التي ذكرها وفد يوغوسلافيا.

لقد تحقق كل شيء، لا بالضغط، ولكن بالاتفاق، وسنحل مشاكل ميتروفيتسا ونواصل إحراز التقدم. ومع ذلك، لدي اقتراح. إن تعبيري ''العصابات'' و ''قُطاع الطرق'' ليست من الكلمات التي توصف بها أية مجموعة. وقد أتيحت لي فرصة الجلوس مع أعضاء جيش تحرير كوسوفو السابق في جنوب صربيا، ولكنني لم أستخدم أبدا تعبير ''قُطاع الطرق''. والسبب أنني أردت أن أحل المشكلة. وهذه هي الحالة، رغم أن هؤلاء الأفراد كانوا أقل تعليما من أولئك الذين في الجسر في ميتروفيتسا. وهذه مشكلة ورثناها من يوغوسلافيا. والهياكل الموازية وحراسة المداخل من نتائج الخوف وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية للصرب في كوسوفو وميتوهيا. ويسرني أننا نُحرز تقدما كل يوم.

وفي ما يتعلق بمقدونيا، يسرنا جدا إحراز تقدم في ذلك المجال، ونرجو أن تحترم مقدونيا اتفاق ترسيم الحدود. ونعتقد أن هذه مهمة بالغة الأهمية.

وأخيرا، أُعرب عن امتناني لدعمكم. ومع ذلك، فإنني لم أحضر إلى مجلس الأمن لكي أستمع إلى مديحكم. فهذا عملي. وسأبذل قصارى جهدي، بمساعدتكم، لكي أواصل النجاح في هذا العمل. وأنا أحب الإطراء، إلا أنه لا يمكننا أن نحيا معتمدين عليه. فالكوب نصف الفارغ ونصف المليء ما زال غير كاف لري الظمأ. وهناك كثيرون ممن يواجهون المشاكل. وهناك الصرب والألبان والروما وأفراد من فصائل عرقية متنوعة، وأشعر بالسعادة عندما أرى أن بعض بلدان المنطقة تستلهم ما نفعله في كوسوفو وميتوهيا. ويسرني أن جهودنا تستخدم كنموذج لحل المشاكل في مناطق أخرى. وسأكون تحت تصرف هذه البلدان لكي أساعدها. وإنني على يقين من أن بعثة الأمم المتحدة ستفعل نفس الشيء.

السيد الرئيس، أشكركم جزيل الشكر على السماح لي بالتكلم في مجلس الأمن. وأرجو أن نجتمع مرة أخرى قريبا. وأن نناقش البُعد الانتقالي لهذه المشاكل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر نائب رئيس الوزراء على هذه التوضيحات الإضافية وعلى إعرابه عن الالتزام المستمر.

وأعطي الكلمة الآن للسيد شتاينر للاستجابة للتعليقات والرد على الأسئلة التي أُثيرت.

السيد شتاينر (تكلم بالانكليزية): سأحاول أن أتطرق إلى جميع الأسئلة الكثيرة بأسرع ما يمكنني.

النقطة الأولى هي نقطة العودة. وأرى أنه يجب ألا نغض النظر عن المسائل الأساسية. وعام ١٩٩٩ كان قبل ثلاث سنوات فقط.

وقد تتذكرون أن طرد معظم سكان كوسوفو كان السبب في تدخل المجتمع الدولي، أولاً في صورة وجود عسكري ثم على هيئة وجود مدني. ويتعين أن تفهموا أنه يلزم انقضاء فترة من الوقت قبل أن تصبح العودة ممكنة حقاً. فالتشريد لم يقتصر على الأقليات وإنما كان أيضاً بين الأغلبية. ومن ثم يلزم شيء من الوقت. ولدينا المثال المشجع في البوسنة والهرسك. فعندما بدأنا جهود الإعادة في أول الأمر في البوسنة والهرسك، اعتقدت أنه سيكون من المستحيل أن يعود عدد كبير إلى البوسنة. والآن، بعد مرور سبع سنوات، شهدنا عمليات للعودة إلى أصعب المدن. فلدينا عائدون إلى بريدور وشتولاك وتعود هذا العام آلاف الأسر إلى سريبرينيتسا. ويبين ذلك أن هذه العملية ناجحة، وأنه باتخاذ النهج الصحيح تصبح عودة أبناء الأقليات ممكنة. ويقوم النهج الذي نتبعه على الاتصال بالقاعدة، لأن من الضروري توخي الشمول في إعداد مشاريع العودة من القاعدة فصاعداً، أي لا بد من البدء من القواعد الشعبية، ثم عرض المشاريع على الجهات المانحة.

ويقودني هذا إلى النقطة الرئيسية التي أود أن أبديها في هذا السياق. فالمجتمع الدولي ومجلس الأمن قد طلبا إلينا أن نهيئ المجال لعودة أبناء الأقليات. وقد أبلغنا المجلس بأن لدينا البارامترات الضرورية لجعل العودة ممكنة حقاً على أرض الواقع. وقد أصبحت العودة ممكنة بل وبدأت هذا العام، في الصيف. ولكنها سوف تتكلف المال. وفيما بعد، هنا في نيويورك، سوف نبلغ الجهات المانحة أيضاً بما هو ممكن. وعلى وجه التحديد، سنطرح ٣٠ مشروعاً يمكن بدؤها على الفور لإعادة عدد كبير تماماً. وإذا طلب إليّ المجلس أن أهيئ الظروف التي تمكّن من العودة ممكنة وأعدّها، فإنه سيتعين علي بالتالي أن أطلب إلى المجلس مساعدتنا مالياً. وإلا فلا جدوى من ذلك. فالعودة لا يمكن أن تنجح ما لم يتم الإنفاق على تلك المشاريع الملموسة.

وقد أشارت ممثلة الدانمرك عدة مرات بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي إلى مسألة المفقودين. وأرى أنها تشكل عنصراً حيوياً إلى أقصى حد من الناحية النفسية. ولهذا السبب فإننا قد أعدنا تنظيم جهودنا تماماً في هذا المجال. ولدينا مكتب جديد للمفقودين برئاسة شخص من لاهاي يتمتع بخبرة واسعة. فالمكتب يديره السيد بابلو بارايبار، وقد أظهر بالفعل نتائج ملموسة. وقد دعوت أسر المفقودين من بلغراد ومن صربيا، فضلاً عن المفقودين من كوسوفو، وممثلي هذه الأسر إلى مقابلتي لأن هذه مسألة يلزم أن نعالجها معاً. وقد أتوا إلى بريستينا، وعقدنا اجتماعاً في مكتبي. وأرى أنه كان اجتماعاً ناجحاً تماماً. ولكي أكون محدداً، دعوني أخبركم بأن مكتب المفقودين أعلن على الملأ في بريستينا بالأمس أننا سوف نصدر الآن شهادات طبية بالوفاة. وذلك أمر شديد الأهمية لأن تلك الأسر تريد معلومات يعتد بها قانونياً فيما يتعلق بمصائر أعزائها. وقد شرعنا في هذه العملية لتوفير الأمن للناس فيما يتعلق بالأمور. وأرى أنها عملية صعبة ولا يمكن إنجازها بين يوم وليلة، ولكن سجل الإنجاز هنا جدير بالإعجاب.

وفيما يتعلق بالمعايير، دعوني أتجاوز التفاصيل. فهذه وثيقة حية. وأنا أيضاً على استعداد لاعتمادها في ضوء ما أُحرز من تقدم إضافي. فما هي هذه المعايير في الواقع؟ هي لأبناء كوسوفو. وأولئك الذين فكروا فيها يفهمون ذلك. فالمعايير هي الطريق المؤدي إلى أوروبا. وإذا وفيت بالمعايير فأنت تفي أيضاً بالشروط المسبقة التي لا غنى عنها للتحرك

في ذلك الاتجاه، والجميع يريدون التحرك في ذلك الاتجاه. وفي الوقت ذاته، فإن المعايير ليست شرطاً مسبقاً رسمياً. بل هي هدف وغاية في حد ذاتها، وهي ما يبتغيه الناس. وهي الشرط الأساسي الذي يمكن لنا التصدي له. فهي مسألة البطالة، التي تشكل عبئاً ثقيلاً على عاتق كوسوفو. وهي الشرط المسبق الذي يستلزم أن يكون في وسع الناس الذهاب إلى المؤسسات وإلى المحاكم والحصول على حقوقهم، أو استخدام الشوارع بحرية وفي أمن. فالنقاط المرجعية في جوهرها هي أيضاً ما يريده الناس. وهذا في الأساس السبب في تأييدها.

نقطة أخيرة: أرى أن الحكمة تقضي، قبل أن تتناولوا مسألة المركز، أي الاستقلال الذاتي إلى حد كبير، مهما كان الشكل الذي يتخذه، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بأنه يلزمكم ما يمكن أن يحمل عبء هذا الاستقلال الذاتي. فما لم تكن لديكم مؤسسات تؤدي وظائفها، فإن الاستقلال الذاتي يظل حبراً على ورق. فعليكم أولاً إيجاد مجتمع عامل جدير بالاحترام ومؤسسات تنهض بوظيفتها. و عندئذ يصبح من المعقول التكلم عن مسألة المركز. وأرى أن الناس قد فهموا ذلك. ليس الجميع، ولكن أولئك الذين يعملون بالفعل من أجل مصلحة كوسوفو.

ولعلي أقول أيضاً كلمة عن ميتروفيتسا، التي جرى ذكرها عدة مرات. نحن نسير وفق استراتيجية ننفذها بالاشتراك مع قائد قوة كوسوفو، الجنرال مارسيل فالنتان، وتعاوننا ممتاز في هذا الصدد. وتتصدى استراتيجيتنا لعدة عناصر حاسمة، إذ يتعذر حل مشكلة ميتروفيتسا بالتصدي لعنصر واحد فقط. وأعرب عن امتناني لأن أعضاء المجلس قد شددوا على ضرورة القضاء على الهياكل الموازية. فهي تتناقض مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وهي على النقيض تماماً مما نريد تحقيقه.

النقطة الثانية هي أن أعمال الشرطة من الأمور الأساسية. إذ يلزم أن وجود قوة للشرطة تعمل لصالح الشعب، بما في ذلك سكان ميتروفيتسا الشمالية. ومنذ آخر مرة قدمت فيها تقريراً إلى المجلس، قمت بزيادة وجود الشرطة زيادة هائلة. وهي تعمل وتؤدي أعمال الشرطة العادية في ميتروفيتسا، مما يغير الصورة على أرض الواقع.

وفيما يتعلق بميتروفيتسا أيضاً، سوف نطبق هناك بطبيعة الحال سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الجريمة والفساد. وإذا لزم الأمر وكان لدينا الدليل، فإننا سنقبض أيضاً على الأشخاص هناك، وليس فقط في سائر كوسوفو. وذلك ما ينتظره السكان هناك. فالسكان قد سئموا هذه المنطقة الرمادية التي يمكن للمجرمين فيها القيام بعملهم بشكل ظاهر. ومن المهم بنفس الدرجة إيجاد الطرق التي تسمح بالمشاركة السياسية على صعيد البلديات كذلك. وقد وضعنا نموذجاً للكيفية التي يمكن أن يحدث بها هذا. ولكن الشرط الأساسي هو أن يوجد استعداد للمشاركة في الهياكل السياسية التي لا بد أن تشكل جزءاً من النظام العام استناداً إلى القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ويمثل الاقتصاد أحد العناصر الأخرى. فالحالة الاقتصادية في شمال ميتروفيتسا بالغة السوء، ويلزم تغييرها. ويرغب الناس هناك في تغييرها لأنهم لا يريدون الحياة دون أمل في الانتعاش الاقتصادي. وفي الإمكان تحقيق ذلك. وقد أعددنا برنامجاً بالغ الشمول لمنظور اقتصادي في شمال ميتروفيتسا، ولكن ثمة حقيقة اقتصادية بسيطة. فالأعمال التجارية أو الاستثمارات لن تأتي حين يكون الإطار القانوني غير واضح وما زال الغموض يحيط به، وحين لا تكون القوانين السارية معروفة، ولا تكون هناك بعد مؤسسات يوثق بها، وتسيطر المؤسسات غير القانونية على الحالة. فإزالة الهياكل الموازية في الشمال هي الشرط المسبق لمساعدة الاقتصاد.

ولعلي أذكر نقطة واحدة جرى طرحها عدة مرات وأرى أنها شاغل مشروع للصرب المقيمين في شمال ميتروفيتسا. فهناك خوف بطبيعة الحال. وقد أعلنت، وأنا أتكلم أيضاً باسم قائد قوة كوسوفو، إنني سوف أضمن شخصياً عدم حدوث إغارة من الجنوب على الشمال عبر نهر إيبار. وأستطيع القول استناداً إلى الواقع، إن هذه ليست مجرد كلمات. ويمكن أن نضمن لأي صربي في الشمال ألا يخشى أي اعتداء من الجنوب إذا ما قبل المؤسسات المشتركة التي ينبغي أن تحكم في جميع أرجاء كوسوفو. إننا نعطي هذا الضمان، وبوسعي أن أقول هنا إنه بوسعنا منع أي اعتداءات حتى لا يخشى أحد شيئا. وينبغي لكل فرد ألا يتوقع سوى الفوائد من الانضمام إلى الهياكل الشرعية.

وكانت هناك زيارة إلى ميتروفيتسا - وميتروفيتسا الشمالية - قام بها الأميرال جونستون، الذي يوجد في ''سينكساوث'' وقد أتى من إيطاليا. وصرح - بل إنه يمكن أن يبلغ المجلس بذلك أيضا - بأنه لم يتعرف على ميتروفيتسا الشمالية؛ إذ تغيرت بزيادة وجود الشرطة، وإدارييها، التابعين لبعثة الأمم المتحدة. وقال إنه يمكن أن يرى المسألة، وأن يشمها. وهي أن ما يريده الناس في الشمال أن يصبحوا جزءا من الهيكل الشرعي.

وقد سألت ممثلة المكسيك عن إمكانية تقديم القروض الصغيرة. وأعتقد أن هذا عنصر بالغ الأهمية. وقد شهدنا قصة نجاح هائلة لمؤسسة آتية من بنغلاديش، هي صندوق غرامين، الذي يقدم قروضا صغيرة جدا للناس في المناطق الريفية. وهو يبين كيف أنه يمكن للأشخاص أن يبدؤوا عملا تجاريا بمبالغ صغيرة ثم يصنعوا طريقتهم الخاصة للعيش.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أيضا أن أقول إن ممثلة المكسيك هي الشخص الوحيد الذي ذكر شيئا مهما جدا بالنسبة لنا، وهذا يتصل مرة أخرى بالمال: وهو تمويل ميزانيتنا. والواقع، أنه صحيح أن التخفيضات التي تعين علينا أن نواجهها - والتي سيتعين علينا مواجهتها في المستقبل - تصل بنا إلى نهاية قدراتنا، وستجبرنا إذا ما استمرت، على الحد من جهودنا المبذولة لمكافحة الجريمة. وأعتقد أن هذا ليس هو الوقت المناسب للقيام بذلك، حيث أننا بدأنا للتو نشهد أولى ثمار الهيكل الجديد الذي أقمناه في إطار العدالة والشرطة.

واسمحوا لي أن أجيب على نقطتين ذكرهما ممثل الصين. أولا وقبل كل شيء، فيما يتعلق بمعالجة مسألة الاسم المثارة في البرلمان - هل هو كوسوفو، أم كوسوفو ميتوهيا - أعتقد أن هذه مسألة بسيطة جدا وقد أوضحنا ذلك في كوسوفو. إن الاسم الرسمي لكوسوفو هو كوسوفو. ويمكن لأعضاء المجلس أن يقرؤوا هذا في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). هذا هو الاسم. ونحن نطبقه في الإطار الدستوري. ونستخدمه أيضا في الوثائق الرسمية، لأنه الاسم المستخدم في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وفي ذات الوقت إذا ما استعمل أحدهم اسما آخر شفويا في البرلمان أو كتابة، أعتقد أن من الواضح جدا أن هذا لن تكون له أي آثار. وقد أوضحتُ هذه الحقيقة أيضا للبرلمان، حيث يمكن لأحد الأعضاء أن يستعمل عبارة كوسوفو ميتوهيا، لأنها عبارة تقليدية، ولكننا في الوثائق الرسمية نتبع المبادئ التوجيهية التي أخذناها من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري.

وفيما يتعلق بالجريمة، فقد ذكرت مسألة التهريب. وفي الحقيقة هذا أحد التحديات الكبيرة التي تواجهنا. وأعتقد أننا نبدأ الآن في إحراز بعض التقدم هنا عندما نفكر بشأن ملايين وملايين السجائر وغيرها من السلع المهربة التي صادرناها. وبالمناسبة، إن من العناصر الأساسية الغازولين، الذي ينطوي على إمكانية أكبر؛ فحجمه أكبر من حجم السجائر.

واسمحوا لي أن أذكر مثالا عمليا. ففي الأسبوع الماضي كنت على خط الحدود بين كوسوفو والجبل الأسود، حيث أن لدينا نقطتي تفتيش. إحداهما على جانب كوسوفو، والأخرى على جانب الجبل الأسود. ولكن بين النقطتين طريق طوله سبعة كيلومترات يعبر الجبال. وعندما يسير المرء هناك، كما فعلت في الأسبوع الماضي، يمكنه أن يرى محطة للغازولين بعد كل ٣٠٠ متر. وإذا ما نظر المرء إلى سعر الغازولين، كما فعلت، يمكن أن يرى أن ثمن اللتر يبلغ ٥٠ سنتا من اليورو. ولكنه في كوسوفو وميتوهيا يبلغ ٨٦ سنتا. ويمكننا أن نرى من هذا الفرق أنه إذا كانت هناك سيارات كثيرة تمر من هنا فإن هذا يمثل أموالا كثيرة، تبلغ الملايين.

وهذه مسائل نحتاج إلى معالجتها والتغلب عليها، لصالح ميزانية الجبل الأسود، وكذلك ميزانية كوسوفو. وحل مسألة كهذه، بالطبع، هو الاشتراك في الموقع. وهذا يعني أنه ينبغي لنقطتي التفتيش أن توضعا معا، بدلا من أن تكون بينهما مسافة، حتى لا تعود هناك "أرض بلا صاحب". هذه هي التدابير العملية التي نحتاج إلى معالجتها. والواقع أن هذه مشكلة كبيرة، وتفلت من جرائها أموال كثيرة من ميزانيتنا وتضيع.

وقد ذكر ممثل موريشيوس وممثل الجمهورية العربية السورية وغيرهما المشاركة في الانتخابات البلدية المقبلة. وأعتقد أن هذه نقطة أساسية جدا، لأنه، ما دام أساس السياسة هو الأساس المحلي، فإن السلطة أيضا أساسها محلي، إلى حد ما. ولدينا حتى الآن ٧٣ وحدة قدمت طلبات للتوثيق للانتخابات البلدية. وهذا مشجع جدا في سياق تعدد الأعراق. وهو صحيح، لأن الأحزاب الصربية هي التي أصرت عن حق على إجراء الانتخابات البلدية، لأنها في مصلحتها. ففي المجتمعات التي تشكل فيها جزءا كبيرا من السكان، يعني ذلك إما أن لديها الأغلبية أو جزءا كبيرا من المجلس البلدي. ولذلك فإن من مصلحتها المشاركة في الانتخابات البلدية، وينبغي ألا تستمع إلى من يقولون لها غير ذلك.

وقد ذكرا ممثلا الكاميرون والاتحاد الروسي مسألة حقوق الأقليات في جمعية كوسوفو. وكانت هناك إشارة إلى الإجراءات التي أسسناها بموجب الإطار الدستوري. وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نستوثق من أن الإطار الدستوري سيتوخى إنشاء آليات قوية على نحو استثنائي لحماية الأقليات. وإنني سعيد للغاية لأن ممثلي الصرب قد استخدموا، في حالة القانون الذي وضع مؤخرا فيما يتعلق بالتعليم، هذه الآلية، التي تحميهم. وهي آلية تمكن أي فرد يشعر بأن حقا من حقوق الأقليات قد انتهك أن يعترض على القانون - الذي اعتمد بأغلبية فقط في البرلمان - وأن يذهب إلى رئاسة البرلمان، التي يتعين عليها إيجاد أو اقتراح حل بتوافق الآراء. وإذا لم يكن هناك توافق في الآراء، سيتشكل حينئذ فريق من قبل المدعي - الذي يزعم أن حقا من الحقوق قد انتهك - مع الطرف الآخر، وشخص ثالث أعينه أنا. وسيقرر الفريق على أساس التصويت بالأغلبية. فإذا ما اعتمدت الجمعية القانون، كان بها، وإلا فإن كل القانون يأتي إليّ لأقوم بإعلانه. وبطبيعة الحال، سآخذ بعين الاعتبار توصيات الفريق.

إن ما أريد قوله هو، إننا إذا وجدنا حالات يشعر فيها أحدهم بأن حقوق الأقليات قد انتهكت، كما في حالة التعليم العالي، فإن لدينا آليات، ومن المهم جدا أن تطبق الآليات المتوخاة في القانون المؤقت في حالات كهذه. ويسعدني كثيرا أن يكون هذا هو ما يحدث بالضبط في الحالة التي تطرق إليها الممثلان.

أود أن أقول كلمة عن اللامركزية. لن تكون هناك حلول أفقية لهذه القضية. ولن تكون لدينا حدود بلدية جديدة. وهذا لن يساعدنا حيث لن تكن لدينا كانتونات.

إن النهج الذي نتبعه هو نهج عمودي ولا ينطبق على بعض المناطق الطائفية. بل ينبغي تطبيقه على جميع أرجاء كوسوفو، لأن ذلك النهج يتبع النموذج الأوروبي المتمثل في انتقال السلطة من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي.

لذلك لدينا نموذج يمكن الأقليات حتى إن كانت لا تشكل الغالبية في بعض البلديات أن تكون منخرطة أكثر في حياتها اليومية وهذا بالضبط ما نريده. ولكن هناك ثمن لذلك. والثمن هو أنه كما نطلب تماما من الغالبية من الناس - ألبان كوسوفو - أن تتقبل كون كوسوفو ليست مجتمعا ألبانيا ولكنها مجتمع متعدد الأعراق ولا بد أن تكون كذلك. وعلينا أيضا أن نطلب من الأقليات أن تكون مستعدة للدمج في ذلك المجتمع.

وهذا يعني أنه في سياق اللامركزية نحتاج إلى برهان على الاستعداد للمشاركة في الحياة السياسية على صعيد البلدة. وهذا يعني أنه يتعين على الأقليات المشاركة في الانتخابات البلدية لأنه لا يمكن للمرء أن يطالب بالمزيد من الحقوق من جهة من أجل الصالح العام، وأن لا يشارك في الانتخابات من الجهة الأخرى.

لذلك كنت أتمنى أن أرد على التعقيبات والأسئلة التي أثارها أعضاء المجلس، وأود أن أقول إننا ممتنون جدا للدعم الهائل الذي تم الإعراب عنه حول هذه الطاولة للعمل الذي نقوم به حاليا. وإننا نسعى إلى القيام بمهمتنا ولكي ننجح في ذلك نحتاج بطبيعة الحال إلى استعداد المجلس دائما لمساعدتنا.

وأخيرا أود أن أطرح اقتراحا. لقد أبلغنا المجلس مرات عديدة عما أحرز من تقدم وعن الصعوبات القائمة. وربما يجدر بالمجلس أن يحضر عندما نجري الانتخابات البلدية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر لإلقاء نظرة على الحالة ولكي يقف المجلس بنفسه على مدى التقدم الذي يجري إحرازه والشيء الذي لا يزال يتعين علينا القيام به. وأعتقد أنه إذا كان بوسع المجلس القيام بذلك في إطار انتخابات البلدية - وإذا كان جدول مواعيده يسمح بذلك - سيكون ذلك من المفيد جدا، كتعبير عن استمرار دعم المجتمع الدولي لما نقوم به في الميدان، وسيعطي المجلس صورة موضوعية عما نحن عليه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الممثل الخاص بحرارة على هذه الملاحظات الإضافية. لقد أعطى المجلس من المعلومات الجديرة بالتفكير فيها، بما في ذلك اقتراحه الأخير. إننا إذ نعرب له عن تقديرنا له نرجو منه أيضا أن ينقل إلى جميع أفراد إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو من مجلس الأمن إعجابنا الشديد بالعمل الذي يقومون به في الميدان في ظل ظروف صعبة.

لم يعد هناك متكلمون آخرون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.